الفصل الأول

المناصرون وشركاء السلام:
"حزب المؤتمر الوطني" و"الحركة الشعبية لتحرير السودان"

أسهم عاملان وثيقا الصلة بدور رئيسي في تنمية السودان في حقبة ما بعد الكولونيالية، وكانا تمهيدا لجهود إحلال السلام بالبلاد، وهو محور اهتمام الفصل الحالي. أما العامل الأول فقد تمثل في الجهود المبذولة لجعل أهالي السودان، على ما بينهم من تباينات وتفاوتات، يلتقون حول "الإسلام" و"العروبة" بصفتهما هويتين أيديولوجيتين للتمايز، وذلك في ظل هيمنة الكتلة "النهرية".

obeikandl.com

وقد تبنت جميع الحكومات الوطنية السياسات الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف، خاصة التحالف بين "الجبهة الإسلامية القومية" و"حزب المؤتمر الوطني" ... ذلك التحالف الذى بلغ المدى فى تكريس جهوده لتحقيق الهدف المذكور ومحاولاته لسحق أية أحزاب إسلامية أخرى، وسعيه لتصدير رؤيته. أما العامل الآخر فقد كان مقاومة التخوم السودانية لذلك الهجوم الذى بلغ ذروته على يد التحالف. ولم يكن الجنوبيون من غير المسلمين الضحايا الوحيدين أو الأكثر عددا لسياسات الخرطوم، بيد أنهم كانوا أول من قاوم مقاومة عنيفة على نحو دءوب مستدام.

وقد شجع هذا الأمر المجتمع الدولى على أن يركز جهوده بشأن إحلال السلام فى البعد الشمالى/ الجنوبى من الصراع ذى الأوجه المتعددة وليقلص المناصرين وشركاء السلام إلى فريقين فحسب: تحالف "الجبهة الإسلامية القومية"، و"حزب

obeikandl.com

المؤتمر الوطنى" من جهة، و"الجيش الشعبى لتحرير السودان" من جهة أخرى. وقد أشارت البروتوكولات المتنوعة لاتفاق السلام الشامل إلى هذين الفريقين فحسب، ورغما عن بلاغة المجتمع الدولى الخطابية بشأن توسعة نطاق عملية إرساء السلام ومداها، فقد تم استبعاد أحزاب المعارضة فى الشمال والجنوب نهائيا عن تلك العملية. وبالفعل، فقد تبنى المجتمع الدولى مفهوم حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان القائل بأن الأطراف ذات القدرة على إعلان الحرب هى الوحيدة الجديرة بالتمثيل على طاولة المفاوضات.

حزب المؤتمر الوطنى والإسلام السياسى

إن تجربة الدولة المهدية كدولة إسلامية سعت إلى إحياء مفاهيم المجتمع الإسلامى الأول وممارساته إبان حياة النبى محمد وصحابته ... كانت إلهاماً

obeikandl.com

لأحزاب متعاقبة فى الحقبة ما بعد الكولونيالية فى شمال السودان بزعامة خلفاء المهدى فى حزب الأمة، وزعامة قيادات الحزب الاتحادى الديمقراطى. ومن بين الأحزاب السياسية البارزة فى شمال البلاد، كان الحزب الشيوعى السودانى الحزب الوحيد الذى لم يؤسس شرعيته على الإسلام.

هذا، وقد قام عدد من السودانيين ممن درسوا فى مصر وعملوا بها، وممن تأثروا بحسن البنا وجماعة الإخوان المسلمين ... بتأسيس جبهة الميثاق الإسلامى، وهو الكيان الذى مهد لنشأة جماعة الإخوان المسلمين فى السودان، وذلك فى أواخر أربعينيات القرن العشرين. ومنذ بداياتها الأولى، صار حسن الترابى زعيما للجماعة بالسودان. ويذكر أن حسن الترابى هو ابن زعيم صوفى، فضلا عن أنه حاصل على دراسات عليا فى القانون من لندن وباريس، إلى جانب كونه عميدا لكلية الحقوق بجامعة الخرطوم. ولقد سعى الترابى لوضع برامجه فى سياق إسلامى ذى صدى تاريخى وقبول من مسلمى السودان. كذلك، فقد صممت هذه البرامج لتحجيم الحزبين الطائفيين البارزين، حزب الأمة والحزب الاتحادى الديمقراطى.

وللترابى أهداف واضحة، ولديه الصبر والمثابرة على تحقيقها، إذ يتصف بالذكاء والدهاء فى استغلال الظروف حين تكون مواتية لتكوين تحالفات وائتلافات تعود بالنفع عليه وعلى حزبه، وهو ما جعله وحزبه بمنأى من قادة الأحزاب الطائفية الخانعين الذين ورثوا ما يحظون به من تأييد والمتسمين بضيق الأفق ومحدودية الرؤية. ولقد كان على رأس قائمة برامج الإسلاميين المطالبة بدستور للبلاد يرتكن بالأساس إلى تعاليم الشريعة الأسلامية، فى ظل تحد وحيد تمثل فى الحزب الشيوعى السودانى، إذ لا تحظى أحزاب الجنوب بأى ثقل سياسى فى البلاد. ولقد كتب الترابى: "لقد كان مجمل التاريخ المبكر للحركة (بما يربو على ربع القرن) منطويا على صراع محتدم مع الشيوعيين". بيد أن الحزب الشيوعى السودانى ذاته

كان مقيداً بعض الشئ فى تناوله للشريعة، وذلك بسبب الحساسية الدينية لدى أهل الشمال.

وفى غمار القرار البريطانى بربط جنوب السودان بشماله، وتهيئة المناخ لاستقلال البلاد، أضحى التعليم والتنمية فى الجنوب على رأس سلم الأولويات، بيد أن الوقت كان متأخرا للغاية لتحجيم الفجوة العميقة بين الشمال والجنوب. فالسيادة البريطانية المصرية المشتركة على السودان قد واصلت استراتيجية "استقطاب النمو"، والتى عمدت إلى تركيز الاستثمارات وجهود التنمية فى الكتلة "النهرية" المفضلة على حساب الجنوب وتخوم أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، حاولت بريطانيا تحجيم السيادة المصرية فى السودان إذ عمدت، فى عام ١٩٢٢، إلى تطبيق مفهوم "المنطقة المقفلة" فى جنوب السودان ومناطق مجاورة، وفقا لقانون الجوازات والرخص لسنة ١٩٢٢ . وقد عمدت "السياسة الجنوبية"، كما أطلق عليها، إلى إقصاء التجار الشماليين عن التعامل فى الإقليم، كما قلّصت حقوق الجنوبيين فى السفر نحو الشمال، إلى جانب حظر البعثات الإسلامية، وتشجيع الجنوبيين على عدم استخدام أسماء أو مأثورات عربية، فى حين تم تخويل بعثات التبشير المسيحية المهام الرئيسية لعملية التعليم، فضلا عن اعتماد الإنجليزية كلغة التعلم فى مدارس جنوب السودان. ولم يقتصر الأمر على ضرورة أن يكون الطلاب ذوى أسماء مسيحية للالتحاق بالمدارس التبشيرية، بل كان الدعم الحكومى المقدم يسلب من أموال المسلمين بالشمال. كذلك، فقد كان لتلك السياسة أثر فى تقليص احتمالية نشأة أية هوية وطنية شمالية جنوبية مشتركة.

وإدراكا منها لقابلية السودانيين للتأثر بالتطرف الإسلامى، ورغبة فى تقليص النفوذ المصرى هناك، قررت بريطانيا فى أربعينيات القرن العشرين أن توحد القسمين الشمالى والجنوبى من السودان وتشجيع ارتباطه بمستعمراتها فى شرق

إفريفيا. وحين اتخذ القرار بالرحيل عن السودان، عقدت بريطانيا مؤتمرا فى جوبا عام ١٩٤٧ لتهدئة مخاوف الجنوبيين من أن يكون تخلفهم النسبى بالمقارنة بالشماليين حجر عثرة. وعلى مضض، وافق الجنوبيون ممن حضروا المؤتمر على القبول بالوحدة والاستقلال، وإرجاء التفكير فى إرساء نظام فيدرالى.

إن عمق الحساسيات قد تجلى فى آب/ أغسطس ١٩٥٥ حين قام بعض الجنود الجنوبيين من مقاطعة توريت بشرق الاستوائية، والذين وجهت إليهم أوامر بالرحيل إلى الشمال، بالتمرد على قادتهم، مما خلف ثلاثمائة قتلى خلال أسبوعين أعقبا التمرد. ولم يتوقف التقاتل إلا حين تعهد البريطانيون بأن يتم معاملة المتمردين على نحو عادل، وأن تجرى تحقيقات للوقوف على أسباب التمرد. وفى تلك الأثناء، تم إعدام بعض المتمردين الذين لم يرتحلوا بعد، وتم تقديم البعض إلى محاكمات غير عادلة. ويذكر أن حركة "أنيانيا" التمردية والتى انبثقت فى ستينيات القرن العشرين تجد جذورها ضمن أولئك الذين قاموا بالتمرد إبان أحداث أب/ أغسطس ١٩٥٥ فى توريت. هذا، وتجدر الإشارة إلى أن لفظة "أنيانيا" تعنى السم الزعاف بلغة المادى.

وبالرغم من أن السياسيين الشماليين قد حظوا بالقبول من جانب الجنوبيين فى مؤتمر جوبا، حيث بدوا متعاطفين مع اهتمامات الجنوب، إلا أن نفاقهم، وفقا لآراء الجنوبيين اللاحقة، قد تبدى فى فشلهم فى تناول "الفيدرالية" على محمل الجد، وكذا فى منحهم الجنوبيين، حين انتهى الحكم الكولونيالى، ستة مناصب إدارية فقط من بين المناصب الثمانمائة المتاحة. واستشعارا بالخوف من التهميش السياسى، عمد بعض الجنوبيين إلى القيام بتمرد محدود النطاق حتى قبل الاستقلال، دونما اتجاه واضح أو زعامة موحدة، لذا لم يكن له أثر ملموس. بيد أن الجنوب لم يكن وحده من استشعر التهميش، وبدا ذلك جليا فى تأسيس مؤتمر

"البجا" عام ١٩٥٨، وكذلك الحزب الوطنى السودانى الذى أسسه الأب/ فيليب عباس غبوش.

إن أول حكومة سودانية بعد انتهاء الحكم الكولونيالى، والتى ترأسها إسماعيل الأزهرى والحزب الوطنى الاتحادى، قد ضمت داخل صفوفها قيادتين فقط من الجنوب تم استبعادهما لاحقا لمعارضتهما للأزهرى لعدم رغبته فى إيلاء "الفيدرالية" الاهتمام المستحق. أما أحزاب الشمال، فقد كان شغلها الشاغل تطبيق الشريعة الإسلامية، وفرض طابع إسلامى عربى على الجنوب. ووحده الحزب الشيوعى السودانى هو من دأب على اقتراح اعتماد "حكم ذاتى إقليمى" لحسم النزاع فى الجنوب. وبانهيار حكومة الأزهرى، فاز حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطى بانتخابات عام ١٩٥٨، بيد أنه نتيجة لفشلهما فى العمل معا كائتلاف، سلمت قيادة حزب الأمة باقتدار مقاليد حكم البلاد إلى الجنرال/ إبراهيم عبود، والذى سرعان ما عمد إلى تهميش الأحزاب السياسية وتعميق مشاعر الاستياء فى الجنوب نتيجة فرض طابع إسلامى عربى عليه. وقد ساعد ذلك فى استقطاب المتمردين الجنوبيين المتفرقين هنا وهناك تحت قيادة الجنرال/ جوزيف لاقو، المنتمى إلى ولاية الاستوائية، وتأسيس الجيش الشعبى لتحرير السودان، والمعروف باسم "أنيانيا". وقد أدت المشكلات الاقتصادية المتجذرة، جنبا إلى جنب مع المشكلات الأخرى للأهالى، إلى تهيئة المناخ لحركة طلابية مناهضة لنظام الحكم سرعان ما امتدت إلى النقابات العمالية والاتحادات المهنية بما أفضى إلى ثورة تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٤ .

وقد كانت النتيجة أن تم تكليف سر الختم الخليفة برئاسة الوزراء، الذى جعل حسم الحرب فى الجنوب على رأس قائمة أولوياته. وفى تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٦٤، وافق الجنرال "لاقو" على وقف لإطلاق النار، ولكن مع دخول المتمردين إلى المدن وتشجيعهم للثورة، زادت حدة التوترات إلى الحد الذى شهدت معه العاصمة

"الخرطوم" أعمال شغب لقى خلالها ١٤ شخصاً مصرعهم. وفى تلك الأثناء، قدر عدد مقاتلى "الأنيانيا" بـ ٥٠٠٠ مقاتل، إلا أن عشرة بالمائة فقط من هذا العدد هم من كان لديهم أسلحة. هذا، وقد علا نجم "الأنيانيا" عقب أن أجبر السودان على الموافقة على دخول أسلحة من مصر والجزائر عبر جنوب البلاد لمتمردى "السيمبا" فى الكونغو عام ١٩٦٥، حيث سقط الكثير من تلك الأسلحة فى أيدى متمردى الجنوب. كذلك، فقد حصلت الأنيانيا على دعم عسكرى كبير من إسرائيل رغما عن تصريح الجنرال "لاقو" بأن إسرائيل لم تدعم جنوب السودان لنيل استقلاله. وقد أعرب "لاقو" عن استيائه وتذمره لإرسال إسرائيل أسلحة من الدرجة الثانية لا ترقى إلى أن تقارن بالإمدادات الروسية المتطورة للجيش السودانى. ونظرا للانتهازية الإسرائيلية فى التدخل فى شئون السودان، توصل الدبلوماسيون السودانيون عام ١٩٨٣ إلى اتفاق مع المسئولين الإسرائيليين بأن يكف الأخيرون عن دعم المنشقين الجنوبيين فى مقابل تعاون السودان فى تسهيل انتقالات يهود الفلاشا من إثيوبيا.

لقد انقسم الجنوبيون إلى هؤلاء الذين ذهبوا إلى أفضلية الاستقلال الجنوبى الصريح وأولئك الذين ناصروا صيغة أو أخرى للفيدرالية ... وهو صراع مورس، بالأساس، داخل جنبات الاتحاد الوطنى الإفريقى السودانى (سانو)، الحزب الجنوبى الرائد، حينذاك. ويقبول "ويليام دينق"، مؤسس الحزب، مبدأ الفيدرالية، رجع وبعض أتباعه إلى الخرطوم فى شباط/ فبراير ١٩٦٥ للتفاوض مع حكومة "سر الختم الخليفة". فى الوقت ذاته، ذهب المستخفون بحزبه إلى أن الانقسامات الإثنية ما بين الشمال والجنوب عصية على التذليل، وأنه فى ضوء الفشل الذى منى به مؤتمر جوبا، فإن الساسة الشماليين لا يمكن الوثوق بهم، وبذا فإن استقلال الجنوب هو الخيار الواقعى الوحيد. بيد أن أولئك المستخفين، أنفسهم، كانوا منقسمين إلى هؤلاء الذين تطلعوا إلى تحقيق الاستقلال عن طريق الجهود الدبلوماسية، وأولئك الذين رغبوا فى

التحالف مع "أنيانيا". وقد كان حزب الجبهة الجنوبية هو الناطق المحلى بلسان الاتحاد الوطنى الإفريقى السودانى (سانو)، وكان من قادة حزب الجبهة أعلام بارزة مثل "كليمنت أمبورو"، و"جوردون مورتات"، و"هيلارى لوغالى" ... الذين انضم إليهم لاحقا أبيل ألير وبونا ملوال. وقد تمثلت قاعدة دعم الحزب فى الموظفين الحكوميين بالجنوب، وكذلك بعض الطلبة من قاطنى الشمال.

أما سر الختم الخليفة وحلفاؤه فقد أيدوا اجتماع الأحزاب الرئيسية والمراقبين الدوليين حول "طاولة مفاوضات مستديرة للتوصل إلى اتفاق من شأنه تحقيق المصلحة الإقليمية لجنوب السودان، وكذلك المصلحة الوطنية للسودان". وفى السادس عشر من آذار/ مارس١٩٦٥ تم عقد أول اجتماع، لتنتهى جولة المفاوضات سريعا فى الثلاثين من آذار/ مارس، حيث تم الموافقة على تعيين "لجنة الاثنى عشر رجلا" (ستة ممثلين عن الشمال، وستة عن الجنوب) ... لتجرى اللجنة اجتماعاتها على امتداد ستة أشهر تلت تعيينها.

إلا أنه، وقبل أن تعقد اللجنة أول اجتماع لها، أجرى فى الحادى والعشرين من نيسان/ أبريل ١٩٦٥ انتخاب أسفر عن تعيين حكومة جديدة تشكلت من "حزب الأمة القومى"، و"حزب الأمة" تحت قيادة محمد أحمد المحجوب، وهى حكومة اتسمت بطابع يمينى بأكثر مما كانت عليه حكومة سر الختم الخليفة، كما كانت أقل منها استجابة لمصالح الجنوبيين ومطالبهم. كذلك، كان من نتائج ثورة تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٤ تشكيل جبهة الميثاق الإسلامى، والتى عملت، بالأساس، كمظلة لعدد من الأحزاب الإسلامية، والتى كان من أبرزها حركة "الإخوان المسلمين" السودانية. وقد استمدت الجبهة دعمها الأساسى من المثقفين والطلبة، حيث أطلق الترابى على الفئة الأخيرة لفظة "مهد الحركة الإسلامية"، وفازت الجبهة بخمسة مقاعد برلمانية فى انتخابات عام ١٩٦٤ لترسى الأساس الذى كان

بمقتضاه للترابى دور بالغ الأهمية فى "لجنة الاثنى عشر رجلا". أما المشاكل السياسية فى الجنوب فقد عزتها جبهة الميثاق الإسلامى إلى الحكم العسكرى، وحين أطيح بذلك الحكم نادت الجبهة بإدارة مركزية وخطوات سريعة نحو إضفاء طابع إسلامى عربى على مجمل البلاد، بما فيه الجنوب. أما الترابى، فقد صرح بأنه يفضل أن ينفصل الجنوب ولا يوافق على مطلبه بتفويض السلطة. وبدوره، جادل الحزب الشيوعى السودانى بشأن تفويض السلطة، إلا أن زعيمه الجنوبى، جوزيف قرنق، كان قد ذهب إلى عدم وجود هوية أو كيان وطنى حقيقى فى الجنوب، ونظرا لذلك السبب وحده فلا يمكن بحال تطبيق مبدأ "الحكم الذاتى".

أما فيليب عباس غبوش ومحمد عبد القادر فقد كان كلاهما متشددا عنيدا فى المناداة بإقليم مستقل لكل من جبال النوبة والبجا، مع التوضيح بأنه بالرغم من عدم لجوء مواطنيهما للتسلح كما فعل الجنوبيون، فإنهم يرغبون فى نظام لامركزى. وقد قدم التقرير النهائى للجنة الاثنى عشر رجلا إلى رئيس الوزراء، آنذاك، محمد أحمد المحجوب، فى السادس والعشرين من حزيران/ يونيو١٩٦٦، ولكنه، مثله فى ذلك مثل توصيات "طاولة المفاوضات المستديرة" لم يعمل به، وتم تجاوزه فى خضم الأحداث السياسية المتواترة فى البلاد.

وفى عام ١٩٦٦، نجح الإخوان المسلمون بقيادة الترابى وبمعاونة الصادق المهدى، رئيس الوزراء آنذاك، فى جعل الحزب الشيوعى السودانى محظورا بصفته منظمة ذات طابع إلحادى، ونتيجة لذلك تم استبعاد أعضائه الاثنى عشر المنتخبين من عضوية البرلمان. وقد بادر الشيوعيون بإحالة القرار إلى المحكمة للطعن عليه، وأيدتهم المحكمة فى ذلك، إلا أن الصادق المهدى زعم أن قرار المحكمة غير دستورى وغير مقبول. أما الترابى فقد صرح بأن "حظر الحزب قد تم فى مناخ ديمقراطى تام وتجاوبا مع الإرادة الجماهيرية". وقد أخذ الصراع بين الشيوعيين

والإسلاميين جولة جديدة، وذلك حين نجحت حركة "الضباط الأحرار" فى الخامس والعشرين من أيار/ مايو ١٩٦٩ فى الاستيلاء على الحكم، ليصبح القائد "جعفر نميرى" الرجل القوى فى البلاد. وقد قام نميرى بتبرير الانقلاب على أساس أن الساسة المدنيين قد أصابوا عملية صنع القرار بالشلل، إلى جانب إخفاقهم فى إيجاد حلول لمشكلات البلاد الاقتصادية والإقليمية، فضلا عن تركهم السودان بدون دستور دائم. وباتخاذه لصيغة "مجلس قيادة الثورة"، عمد نظام الحكم الجديد إلى تبنى "اشتراكية سودانية مستقلة". هذا، وقد اضطلع اليساريون بدور رائد فى تشكيل السياسات والبرامج الحكومية، بيد أنه، ووفقا لإبراهيم نجود، والذى سيصبح فيما بعد رئيسا للحزب الشيوعى السودانى، فلن يساند الحزب نميرى ما لم يقم بجعل جميع الأحزاب شرعية.

وفى تلك الآونة، كان حزب الأمة، وزعيمه الإمام المهدى يمثلان التهديد الأكبر لنظام حكم نميرى. وبعد تراجعه إلى جزيرة "أبا" الحصينة إلى الجنوب من الخرطوم، قام جعفر نميرى بشن هجوم بواسطة القوات المسلحة والقوات الجوية. وفى المعركة التى نجمت عن ذلك الهجوم، والتى وقعت فى آذار/ مارس ١٩٧٠، قدر عدد القتلى بنحو ثلاثة آلاف شخص، أغلبهم من "الأنصار". أما الصادق المهدى فقد تم نفيه إلى مصر حيث منعه الرئيس جمال عبد الناصر من خلافة عمه فى زعامة حزب الأمة ... ذلك الحزب الذى لم يكن الوحيد ممن اعتزم تخليص السودان من قبضة نميرى، فقد حاول الإخوان المسلمون أيضا القيام بانقلاب ضده. وبعد فشل الانقلاب، فر الإخوان إلى ليبيا حيث أنشأوا تجمعات عسكرية للتحضير لفرصة قادمة للإطاحة بنميرى.

وبعد أن دحر نميرى هذين التمردين، استدار إلى الشيوعيين. ففى آذار/ مارس ١٩٧١، قام نميرى بإخضاع الاتحادات العمالية التى سيطر عليها

الشيوعيون للإشراف والرقابة الحكوميين، كما عمد إلى حظر منظمات الحزب الشقيقة، والإعلان عن تكوين حركة سياسية وطنية، هى "الاتحاد الاشتراكى السودانى". وعقب ذلك، قام نميرى بالقبض على أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى، ورغما عن ذلك، وباللجوء إلى العناصر السرية بالحزب، قام الرائد هاشم العطا بانقلاب ضد نميرى فى التاسع عشر من تموز/ يوليو ١٩٧١ . وفى غضون ثلاثة أيام، قامت وحدات الجيش ذات الولاء بتفجير قصر الرئاسة وإنقاذ نميرى، والقبض على هاشم العطا وداعميه. بعدها أمر نميرى بالقبض على المئات من الشيوعيين وضباط الجيش المعارضين لحكمه، وأمر بإعدام البعض مثل عبدالخالق محجوب وجوزيف قرنق.

وبعد أن خلص نميرى إلى تعذر القضاء عسكريا على تمرد "أنيانيا" فى الجنوب، وبعد إقصائه للإسلاميين والأحزاب الطائفية لرفضهم أى تداول للسلطة، تبنى نهج إحلال السلام. فبمساعدة كل من مجلس الكنائس العالمى وهايلى سيلاسى، إمبراطور الحبشة آنذاك، توافقت الأحزاب على اتفاق أديس أبابا، والذى تم التوقيع عليه فى السابع والعشرين من آذار/ مارس١٩٧٢، من قبل جوزيف لاقو ممثلا عن جيش تحرير جنوب السودان، والدكتور منصور خالد ممثلا عن الحكومة. وقد رفض الاتفاق انفصال الجنوب الذى نادى به جيش التحرير المؤيد لحكم ذاتى إقليمى، وطالب بانضمام جنود "الأنيانيا" إلى القوات المسلحة السودانية، والذى مثل تراجعا عن تأييده لأن يكون للجنوب جيش مستقل. كذلك، فقد قوبل الاتفاق بالرفض من قبل بعض أعضاء "أنيانيا" نظرا لمعارضته انفصال الجنوب، فيما تحفظ البعض بشأن المطالبة بانضمام جنود "أنيانيا" إلى القوات المسلحة السودانية، من بينهم ضابط قد التحق بالخدمة حديثا، يدعى "جون قرنق". وقد صرح جوزيف لاقو بأن قرنق قد قام بكتابة عدد من الكتيبات ذات طبيعة حساسة،

وأنه قد أمره بوقف نشرها خشية أن تؤدى إلى "انزلاق الجنوب نحو صراع سابق لأوانه".

إن اتفاق أديس أبابا قد ووجه بتحديات عدة. فعلى رأس تلك التحديات برزت مشكلة مقاتلى "الأنيانيا" المسرحين، وتحركات مقاتليها فى ربوع الجنوب وتنقلاتهم من الجنوب إلى الشمال، والفشل فى الوفاء بالتعهد بأن يكون عدد الجنود الشماليين فى الجنوب مساويا لعدد الجنود الجنوبيين هناك، فضلا عن مشاكل ناجمة عن تقاعد بعض جنود "الأنيانيا"، والفشل فى إلحاق الجنوبيين ببرامج تدريب عسكرية. وفيما خضعت الخدمات الشرطية لحكومة الجنوب، كانت وحدات أمن الدولة بالجنوب تأتمر مباشرة من قبل الخرطوم. وقد نجم عن ذلك أن تم القبض، فى بعض الأحيان، على سياسيين من جنوب السودان وفقا لأوامر صادرة عن الخرطوم. ولعل التحدى الأكبر بوجه اتفاق أديس أبابا كان معارضة الإسلاميين والأحزاب الطائفية لمبدأ "اللامركزية" ورفضهم الاعتراف بالأنيانيا.

وفى عام ١٩٧٣، وضع نميرى أول دستور دائم تشهده السودان، والذى نص فى مادته التاسعة على أن الشريعة الإسلامية والأعراف هما المصدر الأساسى للتشريع، وأن الأحوال الشخصية لغير المسلمين ستكون خاضعة لقوانين الأحوال الشخصية الخاصة بغير المسلمين. كذلك اشتملت المادة السادسة عشرة من الدستور على احترام المسيحية و"الأديان السماوية" فى الجنوب، وحماية معتنقيها، وهو تقدم ملحوظ حين الأخذ بعين الاعتبار النظرة السلبية، بل الدونية، عامة نحو الجنوب "الوثنى الكافر"، وبما يتعارض مع نظرة الأحزاب الإسلامية لذلك الجنوب.

وفى خضم تلك التغيرات المتلاحقة، شرع نميرى فى ربط السودان بالغرب، الأمر الذى أثار حفيظة الجار الليبى المناهض للغرب، والداعم لليمينيين الإسلاميين ونشطاء حزب الأمة الذين ارتحلوا إلى ليبيا وحظوا بدعم رئيسها آنذاك، العقيد

معمر القذافى. فبعد عبور الجبهة الإسلامية القومية الصحراء خفية ودخولها "أم درمان" فى الثانى من تموز/ يوليو١٩٧٦، حاولت الجبهة المكونة من حزب الأمة وحزب الاتحاد الديمقراطى وجبهة الميثاق الإسلامى، الإطاحة بنظام حكم نميرى، ولكن محاولتها باءت بالفشل. وحين أدرك نميرى ضعفه، نادى بعد عام بمصالحة وطنية عملت على عودة زعماء المعارضة ثانية إلى السودان. وأسرع الترابى إلى إعادة بناء حزبه فى الوقت الذى كان مشاركاً فاعلاً فى الاتحاد الاشتراكى السودانى بقيادة نميرى، حيث أصبح مسئولا كبيرا به. وكانت استجابة نميرى إيجابية إذ قام بتعيين الترابى نائبا عاما للسودان. أما الترابى فلم يكن على شاكلة الإمام الخمينى فى إيران إذ كان دائما ما يشدد على الطابع التقدمى الليبرالى للإسلام، خاصة فى دعمه الدعوب لحقوق المرأة، الأمر الذى أذكى غضب ذوى الاتجاه المحافظ وأثار حنقهم. وحين لم يكن الترابى مشغولا بكتابة تشريعات دستورية إسلامية، أعد مسودة قانون عرضها على الرئيس نميرى عام ١٩٨٠ لإعادة ترسيم حدود أعالى النيل على نحو تدخل بمقتضاه الآبار النفطية المكتشفة حديثا ضمن حدود شمال كردفان، وهو ما أجبر على التخلى عنه إزاء المعارضة الشديدة من قبل الجنوبيين. أما الخطط اللاحقة لبناء معمل تكرير للنفط فى الشمال، فقد تم تنفيذها فى النهاية وهو ما أسهم فى إشعال شرارة الحرب التى سرعان ما اندلعت فى أعقاب ذلك.

وفى شباط/ فبراير١٩٨١، أعلن جعفر نميرى عن خطة لتقسيم الجنوب، الأمر الذى أثار فزعا كبيرا تفاقم حين أعلن أن مقترح التقسيم قد ورد من أهالى "الاستوائية" الغاضبين من الهيمنة الواضحة للدينكا. لذا، ففى الخامس من حزيران/ يونيو١٩٨٣، تم حل التجمع الإقليمى للجنوب، وتم تقسيم الإقليم إلى ثلاثة أقاليم ضعيفة من الوجهة الإدارية، وهى: الاستوائية، وأعالى النيل، وبحر الغزال.

كذلك، فقد توجّب تعيين الحكومات من قبل الخرطوم، فضلاً عن جعل العربية اللغة الرسمية لجنوب البلاد. وقد مثلت تلك الإجراءات، مجتمعة، رفضا لاتفاق أديس أبابا مما أدى إلى فقدان نميرى للتأييد الإقليمى سريعا. وفى الوقت ذاته، فإن تبنى نميرى لصيغة الإسلام قد اتخذت منحى عاما حين تقدم بتشريع فى أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣ يهدف إلى تطبيق الشريعة الإسلامية فى مختلف ربوع السودان. وتلا ذلك تطبيق الحدود وفقا لما جاءت به الشريعة، من خلال محاكم القضاء المستعجل، والتى قضت بأحكام وعقوبات مثل الإعدام وقطع الأيدى.

وبذا فقد أضحى الإسلاميون داخل معترك السياسة، ومن ثم قدرتهم على تمويل أنشطتهم من خلال انخراطهم فى نظام مصرفى إسلامى. فالترابى ذاته كانت له صلات وثيقة ببنكى "فيصل" و"التضامن" الإسلاميين ... واللذين، ضمن أنشطة أخرى، قد منحا تمويلا للجامعة الإسلامية. وباضطلاع الإسلاميين بدور رئيسى فى إضعاف شوكة الحزب الشيوعى السودانى، فقد بادروا بمحاكاة الهياكل التنظيمية وأساليب الإدارة ذات الطابع اللينينى، والمتبناة من قبل الحزب. وبذا فقد أضحى النمط السائد والمتبع، آنذاك، العمل من خلال جبهات وخلايا سرية صغيرة، والنفاذ إلى صفوف الكيانات الشعبية، ورفع الشعارات ذات الملمح "الشعبوى"، والتركيز على التنظيمات الطلابية والوعظ الدينى فى المدارس، وكذا المنظمات المهنية والعسكرية. أما الهدف فقد كان دائما تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فى البلاد. كذلك، فقد أبدت الأحزاب الطائفية قبولها بالشريعة ودعمها لها، إلا أن الصادق المهدى كان قد خلص إلى أن المرء بحاجة إلى استخدام المنطق واعتماد صوت العقل فى تطبيق قواعد الدين الإسلامى، كذلك، ووفقا له، يجب أن يكون الإسلام أنموذجا يسترشد به حين إعداد دستور للبلاد، لا أن يكون الأساس الأوحد له على النحو الذى يذهب إليه الإسلاميون فى هذا الشأن.

وفى عامى ١٩٥٨ و ١٩٦٨، جعلت الدساتير الإسلامية الشريعة أساسا لجميع التشريعات والممارسات القضائية، بيد أنه فى كلتا الحالتين قامت الانقلابات بوقف تلك الجهود حيث لم يحرز أدنى تقدم إلى أن أدى إلحاح الإخوان المسلمين إلى تأسيس الرئيس نميرى للجنة لجعل القوانين السودانية تتطابق مع مقتضيات الشريعة الإسلامية. وبالرغم من تلك المبادرة، إلا أن اللجنة قد عملت بدأب طيلة خمس سنوات تلت تأسيسها لتتمخض جهودها عن سبعة قوانين، قام نميرى بتنفيذ واحد منها فقط؛ تأسيس نظام مصرفى إسلامى. وفى آب/ أغسطس ١٩٨٣ أعلن نميرى عزمه على تحويل السودان إلى جمهورية إسلامية.

وخلال البقية الباقية من عام ١٩٨٣، ومرورا بالعام التالى، أصدر الرئيس نميرى العديد من "القوانين الإسلامية" والتى عرضت على برلمان عاجز عقيم حيث تم عرضها بسرعة. وحين واجهت نميرى عقبات ومصاعب فى محاولته للتوفيق ما بين تلك القوانين والدستور القائم، كان تركيزه منصبا على تنفيذ تلك القوانين بالقوة الجبرية، ومن ثم قيامه بإعلان حالة الطوارئ بالبلاد وإنشاء محاكم طوارئ أفرزت حجما متزايدا من الأحكام القاضية بقطع الأيدى والجلد بمرأى من الملأ. وتطور الأمر ليصبح نظاما للمحاكم الخاصة، والتى حين يتأملها المرء على نحو ارتجاعى يلفاها وقد صممت خصيصا لإدانة محمود محمد طه، زعيم "الإخوان الجمهوريين"، ذلك الفصيل الدينى الضيق الليبرالى النزعة، والمنتقد بشدة لنميرى وقوانينه "السبتمبرية"، ذلك المصطلح الذى سيكتب له الذيوع على الألسن. وقد كان يتم القبض على محمود طه على نحو متكرر، ففى الخامس من كانون الثانى/ يناير ١٩٨٦، ألقى القبض عليه واتهم بالإلحاد ليحكم عليه بعقوبة الإعدام، ويتم تنفيذ الحكم فى الثامن عشر من الشهر ذاته ... ذلك الحادث الذى أصاب السودانيين، فى مجملهم، بالفزع والرعب.

وقد تلا ذلك دخول نميرى فى منحنى انتكاسى، فلضعف موقفه الناجم عن خسارته لتأييد الجنوبيين، ولى نميرى وجهه شطر الإسلاميين الذين كان لديهم بالفعل أعداء كثر، الأمر الذى أدى إلى تدهور شعبيته. وعقب ذلك، التفت نميرى نحو الإخوان المسلمين ليلقى القبض على حسن الترابى وآلاف آخرين من الإسلاميين على مدار عدة أسابيع لاحقة. وفى الثالث من نيسان/ أبريل ١٩٨٥، اندلعت تظاهرات قادتها التنظيمات المهنية بالبلاد، وتم نفى نميرى بعد ذلك بأربعة أيام إلى مصر. أما الإخوان المسلمون فقد أمضوا ثمانى سنوات فى معارضة نظام حكم جعفر نميرى، ليصبحوا بعد ذلك الفريق الوحيد المساند له قبيل إصطدامهم بذلك النظام قبل أيام من تقوض قوائمه. لذلك، فقد تمكنوا من تقديم أنفسهم للشارع السياسى وكأنهم من قاموا بتحرير البلاد من ذلك النظام. وبالفعل، فقد تحالف الإخوان المسلمون سريعا مع الأحزاب الطائفية، وعلى نحو أكثر حذرا مع اللواء/ عبد الرحمن سوار الذهب، المتعاطف مع الإخوان، والذى أمسك بزمام السلطة فى البلاد ممثلا الجيش السودانى وقام بتكوين المجلس العسكرى الانتقالى.

وقد تواصلت عملية التفاوض ما بين المجلس العسكرى الانتقالى من جهة، والتحالف الوطنى لإنقاذ البلاد من جهة أخرى، إذ مثل الأخير مطالب القائمين بالتظاهر، وحين تعثرت المفاوضات بين الطرفين، استولى المجلس العسكرى الانتقالى على مقاليد السلطة بالبلاد ليعلن أن الانتخابات ستجرى فى غضون عام. أما جون قرنق فقد شبه الحكومة آنذاك "بالنميرية بدون نميرى"، كما أبرز الفرق بين الانتفاضة الشعبية الحقيقية، والتى ذهب إلى دعمها وتأييدها، وبين استيلاء عسكر جعفر نميرى على السلطة، ورفضه قبول منصب قامت بعرضه عليه. وفى تلك الأثناء، شرع المجلس العسكرى الانتقالى فى الإعداد للانتخابات، والتى بدأت فى السادس من نيسان/ أبريل ١٩٨٦ . وقد فاز حزب الأمة بـ٩٩ مقعداً بما نسبته ٣٨,٢٪

من الأصوات، فيما أحرز الحزب الاتحادى الديمقراطى ٦٦ مقعدا بما نسبته ٢٩,٥٪ من الأصوات، أما الجبهة الإسلامية القومية، والتى تبنت ذلك الاسم فى عام ١٩٨٥، فقد استأثرت بـ ٥٢ مقعدا بما نسبته ١٨,٥٪ من الأصوات، وحصل الحزب الشيوعى السودانى على ثلاثة مقاعد فقط فى البرلمان السودانى. أما الأداء الباهر غير المتوقع للجبهة الإسلامية القومية فقد كان، فى جله، نتيجة لمهارتها فى استغلال دوائر انتخابية أتاحت لخريجى المدارس العليا التصويت فى كل من الدوائر الانتخابية الاعتيادية، وكذا فى دوائر انتخابية مقصورة فقط على الخريجين، حيث حصلت على ٢٣ مقعدا من أصل ٢٨، بعضها فى الجنوب. وقد تظاهرت الجبهة بعدم قيامها باحتكار دوائر انتخابية للخريجين، إلا أنه وبعد إجراء مسح عن العمالة المهاجرة إلى البلدان العربية، فإنها طلبت ممن ينتمون إليها فى المهجر إدراج أسمائهم فى أقاليم مختلفة ثم القيام بالتصويت تبعا لذلك. ويبدو هذا جليا فى غرابة الأمر أن يتم التصويت لصالح إسلاميين فى مناطق بالجنوب ذات أغلبية مسيحية.

وبذا، فقد بدأت مرحلة من التشويش والتراجع حيث قام الصادق المهدى بسلسلة من الائتلافات الحكومية الهشة التى عجزت عن إنهاء الحرب فى الجنوب، وفشلت فى إعادة إحياء الاقتصاد السودانى، وكان شاغلها الشاغل وقف العمل بقوانين نميرى "السبتمبرية" (وهو ما أيدته الأحزاب كافة إلا أنها لم تتوافق بشأن بديل لتلك القوانين). وفى شمال البلاد، كانت هناك حريات حقيقية، إلا أن الخدمات الحكومية والإدارية، وكذلك الاقتصاد، كان قد أصابها انهيار مروع.

إن تراجع حزب الأمة والحزب الاتحادى الديمقراطى قد تزامن مع صعود نجم الجبهة الإسلامية القومية والتى شددت على مطلبها بدستور إسلامى متكامل، فى الوقت الذى كانت تدعم قوتها داخل صفوف الطلبة والتجار والجنود، وتتحصل على الموارد التمويلية الضرورية عن طريق تعميق درجة ارتباطها وانخراطها فى القطاع

المصرفى. وبالفعل، فقد شهدت تلك الحقبة انتقال اتحادات الطلاب بالجامعات من سيطرة الشيوعيين باتجاه الجبهة، وكذا استئثار كوادر الجبهة بآليات الوعظ الدينى فى المدارس. وبصفة أساسية، ارتكنت الجبهة إلى ارتباط عموم أهالى الشمال اللصيق بالإسلام الصوفى، حيث لا يجرؤ أى فرد أو منظمة مجتمع مدنى أو حزب سياسى على معارضة قوانين الشريعة الإسلامية علناً.

لقد كانت الحرب فى الجنوب هى التى عادت على الإسلاميين بالضرر. ففى وجه تمرد عجزت الحكومة عن السيطرة عليه، قدم العسكريون مذكرة صريحة إلى الصادق المهدى فى شباط/ فبراير ١٩٨٩ طالبوه فيها إما أن يمدهم بالسلاح اللازم لسحق "الجيش الشعبى لتحرير السودان" وإما السعى نحو السلام. أما الجبهة الإسلامية القومية فقد أدركت أن ذلك يعنى أن حدوث انقلاب يظل احتمالا قائما، الأمر الذى يعد تهديدا للشريعة، ومن ثم قيامها بتنشيط جهودها العسكرية. وفى عام ١٩٨٨، حين كانت الجبهة ممثلة فى الحكومة، وكان الحزب الاتحادى الديمقراطى ضمن صفوف المعارضة، توصل الأخير إلى صيغة إطارية للسلام مع الحركة الشعبية لتحرير السودان فى أديس أبابا (وهو ما سنتناوله فى الفصل التالى). ولتوق الصادق المهدى إلى تفعيل تحالفه مع الجبهة الإسلامية القومية وإغفال منجزات غريمه اللدود، عثمان الميرغنى، عارض المهدى الاتفاق بادئ الأمر، إلا أنه قد أجبر، نتيجة تأييد الشارع السودانى المتنامى للاتفاق، على المصادقة عليه، مما أدى إلى أن حل الحزب الاتحادى الديمقراطى محل الجبهة ضمن صفوف الحكومة.

إن الجبهة الإسلامية القومية كانت تدرك أنه لو تم قبول الاتفاق الإطارى، فسيتم العصف بهدفها فى إحداث إصلاحات بالبلاد، فضلا عن كونها ستواجه إهمالاً وتناسياً فى غياهب السياسة لفترة طويلة ممتدة. كذلك، فقد أدركت قيادة الجبهة أنها قد بلغت أقصى ما يمكن تحقيقه من خلال "ديمقراطية صناديق

الاقتراع"، وفى ظل الاستعدادات المتنامية ضمن صفوف الجيش للقيام بانقلاب ما. أما أبرز مخططى الانقلاب فكان على عثمان طه، والذى أصبح فيما بعد النائب الأول لرئيس الجمهورية. وقد قيل إن عدم اتسامه بشخصية كاريزماتية، فضلا عن ملامح وجهه الطفولية وأسلوبه الهادئ ... قد جعل كثيراً من الناس لا يفطنون إلى شخصيته القاسية الانتهازية المخاتلة ونمطه المراوغ. ولذا، فقد تم منح الفريق عمر البشير الضوء الأخضر للقيام بانقلاب فى غضون أسبوع، بعد أن رفض الأمر عسكرى آخر، هو عمر أحمد حسن. إن عمر البشير، والمولود فى الأول من كانون الثانى/ يناير ١٩٤٤ فى قرية حوش بانقا – وهى إحدى ضواحى مدينة شندى ، شمال شرق الخرطوم – قد عمل وهو فتى فى إحدى ورش صيانة السيارات، والتحق بالقوات المسلحة السودانية حيث اشترك فى حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ ضد إسرائيل، ليزعم مؤخرا أنه كان إسلاميا منذ شرخ الشباب. وخلال سنى حكمه الأولى، كان البشير صعب المراس للغاية، كما كان أداؤه باهتا ... ولكنه تقدم، على نحو متسارع، إلى صدارة المشهد، وقام بتعلم الإنجليزية ليصبح خطيباً مفوهاً، كما صار له أتباع ومريدون.

إن الانقلاب قد صور، منذ البداية، بأنه تحرك قام به عسكريون وطنيون للدفاع عن السودان وتجنيبه الأثر السلبى لسياسيين غير أكفاء. لذا، لم يقتصر الأمر على القبض على كبار المسئولين الحكوميين، بل تعداه إلى زعامات الجبهة الإسلامية القومية وقياداتها، بما فيها الترابى ذاته والذى تم إيداعه سجن "كوبر" سيئ السمعة لأربعة أشهر (وقد أوضح الترابى لمؤلف الكتاب أن ذلك كان خطأً، فقد كان عليه أن يعمل على الانتقال إلى سجن أفضل معاملة وأقل وطأة). وبعد ستة أشهر، تم إخضاع الترابى للإقامة الجبرية. إن مجمل ما سبق قد خطط له لتضليل الولايات المتحدة الأمريكية، والتى كانت الجبهة واثقة من أنها لن تسمح بأن يعتلى

أى تيار إسلامى سدة الحكم فى البلاد. أما الحكومة المصرية فقد أعلنت تأييدها لاستيلاء العسكر على الحكم، ما عمل على ضمان الاعتراف الإقليمى بالحكومة السودانية الجديدة، فيما كانت حكومة الولايات المتحدة حذرة فى الاعتراف بها ومباركتها. وبمرور الوقت، أدركت البلدان المجاورة للسودان، فضلاً عن الولايات المتحدة أنه قد تم خداعها. أما الجبهة الإسلامية القومية فقد كان لديها متسع من الوقت لتنظيم صفوفها ومواردها، وعمل الترتيبات اللازمة لاختيار زعامة مناسبة، وتبنى برنامج عمل أولى والسعى نحو تحقيقه.

هذا، وقد جاء البلاغ الأول لجبهة الإنقاذ أسفا على الرعونة السياسية لحكومة الصادق المهدى، والتى أدت إلى فشل التجربة الديمقراطية، وتمزق أواصر الوحدة الوطنية نتيجة إثارة العداءات الإثنية والضغائن القبلية إلى الحد الذى حمل فيه أبناء الوطن الواحد السلاح ضد أشقائهم فى دارفور وجنوب كردفان، ناهيك عن المآسى الإنسانية فى جنوب البلاد. كذلك، فقد أشار بلاغ جبهة الإنقاذ إلى فشل الحكومة فى إرساء نوع من الاستقرار السياسى، والتدهور المروع للوضع الاقتصادى بالبلاد، وطبقة المتكسبين بالتملق الذين ازدادوا غنى فى ذلك الحين. ومع نهاية عملية السلام فى التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١، ضربت المشاكل ذاتها البلاد التى صارت منقسمة آنذاك، بما فى ذلك طبقة من محدثى الثراء المتكسبين بالتملق والمنتمين إلى حزب المؤتمر الوطنى.

وفى بادئ الأمر، اعتبر الإسلاميون الانقلاب ممثلا لنقطة فارقة تفصل اللحظة الراهنة عن ماضى السودان، وتضع البلاد فى طليعة قوى التغيير فى العالم الإسلامى. ولإدراك الترابى طبيعة المشهد الدولى ومعطياته، كتب أنه "ما أن يتم تأسيس دولة إسلامية واحدة تتمتع باستقلالية القرار، فسرعان ما سينتشر أنموذجها فى ربوع العالم الإسلامى". وتمثل الدولة، فى ذلك الإطار، قاطرة الثورة

ومحركها. وبالفعل، لم تشهد أية فترة زمنية منذ الدولة المهدية حزبا حاكما يعيد بناء الدولة وفقا لرؤيته الذاتية وعلى نحو متكامل بمثل ما تم بواسطة الجبهة الإسلامية القومية فى السنوات المبكرة التى تلت إمساكها بزمام السلطة. هذا، وقد ذهب بنيتو موسولينى إلى وصف الشمولية بأنها "كل شىء داخل الدولة، لا شىء خارج الدولة، لا شىء ضد الدولة" ... ذلك الوصف الذى ينطبق على الدولة التى سعت الجبهة الإسلامية القومية نحو تأسيسها، وبالفعل قطعت أشواطا كبيرة على طريق تحقيق ذلك الهدف.

وما أن أمسكت الجبهة بزمام السلطة حتى تم القبض على عدد كبير من ضباط الجيش وموظفى الدولة، بل تم قتل البعض فى حالات بعينها، ليحل محلهم موظفو الجبهة. كذلك، فحتى المناصب الأقل شأنا على السلم الوظيفى كانت عرضة لحملات التطهير والتحقيقات وفرض مواثيق الولاء. وفى هذا الصدد، ذهب إبراهيم السنوسى - نائب رئيس حزب المؤتمر الشعبى - إلى أنه "إذا كان البعثيون والشيوعيون هم من أمسك بمقاليد السلطة، لكانوا قد أوسعونا قتلا وتذبيحا، فعمدنا إلى قتلهم بداءة". أما الأنشطة الاستخباراتية فقد تم النهوض بها بتوسعة نطاق فعالياتها، وأمست الاعتقالات التعسفية، و"بيوت الأشباح" وعمليات التعذيب أمرا مألوفا آنذاك، إذ كانت الجبهة تسعى إلى إقصاء أية عناصر فى هيكل الدولة قد تمثل تهديدا لبرنامجها "الإسلاموى". وفى هذا الإطار، تم حظر نقابات العمال والتنظيمات الشعبية والأحزاب السياسية. كذلك، فقد استخدمت المدارس والأعداد المتزايدة من الجامعات والمعاهد الفنية التقنية كأدوات لإحكام قبضة الجبهة وسيطرتها، كما استغلت كتقنية هامة لغرس الأفكار والقيم "الإسلامية" !! وفى حين تم اعتقال بعض القيادات الطائفية والزعامات الصوفية، فقد كان نهج الجبهة تجاههم مزيجا من القمع الوحشى والآليات الأكثر دهاء. لذا، وخلال سنوات قلائل،

استطاعت الجبهة أن تشرذم "حزب الأمة القومى"، و"الحزب الاتحادى الديمقراطى" إلى جماعات عشر عن طريق الرشاوى، ومنح المناصب، وإذكاء الانقسامات الداخلية بمكر ودهاء، واللعب بمهارة على أوتار البعد القبلى.

أما "قوة الدفاع الشعبى"، فقد أنشئت لتكون رقيبا على الجيش غير الموثوق سياسيا، وكأداة لتنفيذ "المشروع الحضارى الإسلامى" للجبهة الإسلامية القومية، ولضمان أن تحل رؤيتها للقيم الإسلامية ونمط الحياة الإسلامى محل المفاهيم الصوفية الانتقائية للإسلام المفضل من قبل معظم مسلمى السودان. وقد أدت النظرة الإسلامية التى تعلى شأن الحرب والشهادة إلى "عسكرة" المجتمع السودانى (وكمثال على ذلك ما يشهده المرء من ارتداء الأطفال السودانيين الزى العسكرى الميدانى المموه، واتخاذه كزى فى المدارس). أما الحرب فى الجنوب فقد استعرت حدتها وأضحت أقرب ما تكون إلى مفهوم "الجهاد".

هذا، ولم يكن اليمينيون الإسلاميون بحاجة إلى تحفيز المجتمع الدولى لهم كيما يقوموا بالإصلاح الاقتصادى فى البلاد. فما أن قبضت الجبهة الإسلامية القومية على مقاليد السلطة حتى شرعت فى تحجيم الخدمات العامة، وتطهير المؤسسات الحكومية، وتخفيف حدة القيود فى المعاملات المالية والبنكية، وخصخصة الهيئات الحكومية، وتحجيم مشروع "الجزيرة" الزراعى شبه الحكومى، وتقويض مؤسسة "الزكاة"، ومقاضاة شركات النفط العالمية، ومنافسة بلدان أخرى فى الإقليم فيما يتعلق بالإيجارات طويلة المدى وعالية القيمة للأراضى. وكان نتيجة ذلك كله أن انخفض مستوى معيشة معظم السودانيين انخفاضاً كبيراً وسريعاً. كذلك فقد شهدت البلاد نهبا موسعا لموارد الدولة المالية حيث سعت الجبهة للإثراء، وقامت بتحجيم المصالح التجارية وصفقات الأعمال المتعلقة بالأحزاب الطائفية وبناء تحالفات تجارية واقتصادية جديدة. وبينما ارتفع معدل الاستهلاك الفردى (ما بين

١,٦٪ و ٢,٨٪)، ازدادت حدة الفوارق بمعدل أكبر (٤,٥٪). ونتيجة التأثير البالغ للفوارق بما يربو على نمو الاستهلاك، فقد زادت حدة الفقر كثيرا خلال تسعينيات القرن العشرين، بالرغم من معدلات النمو المرتفعة نسبيا خلال النصف الثانى من العقد المذكور. وقد تبنت الجبهة ذلك المنحى إذ كانت أولويات تخصيص موارد الدولة تنصب على سباق التسلح، والحاجة إلى ضمان القوة العسكرية الأمنية. وقد ذكر الترابى لمؤلف الكتاب، مراراً، أن إحدى أعظم إنجازات النظام كانت تقويضه "لاشتراكية" الدولة لصالح دولة الاقتصاد السوقى الحر.

إلا أنه، ووفقا لأحد المراقبين، لم تكن سياسات الحكومة ترتكن إلى منطق اقتصادى فحسب، بل كانت معدة، بالأساس، لإضعاف شوكة الخصوم السياسيين وتعضيد قاعدة القوة الاقتصادية والسياسية للجبهة الإسلامية القومية. وبالمثل لم يتسق التراجع الشديد فى إمدادات الخدمات وتوفيرها للمواطنين، وممارسة السياسات التى عملت على تعظيم هوة الفوارق فيما بينهم، وذلك من قبل الجبهة، مع هدف الحد من خطر أن تطل الحرب برأسها ثانية ... ذلك الهدف الذى يتحقق من خلال النمو المتكافئ العادل وتوفير الخدمات الاجتماعية. كذلك، فقد لاحظ مراقب آخر تطابقا ما بين استخدام الجبهة للعنف لإحكام قبضتها على السلطة وفرض رؤيتها "الإسلاموية" على المجتمع، وبين الحكم القاسى الذى مارسته الدولة المهدية إبان الخلافة العثمانية.

وفى غضون سنوات قلائل، قامت الجبهة الإسلامية القومية بتقويض المؤسسات التى كانت همزة الوصل ما بين المواطن والدولة. أما الترابى فقد كان ينظر إلى السودانيين الشماليين على أنهم كسالى وخجولون، بل كان يعتبر كرمهم المعروف دليلا على "دونية" ما. لقد كانت الدولة تستخدم كأداة لتغيير التركيبة الشخصية للأهالى، إلا أن الحكومة قد جوبهت بمقاومة متواصلة فى قطاعين هامين للغاية،

الأول: جنوب البلاد ومناطق متاخمة أخرى حيث واجهت الحكومة مقاومة مسلحة، والثاني: "العائلة" فى شمال البلاد، وهى مؤسسة لديها القدرة على مقاومة محاولات الجبهة لتغيير القيم والعادات التقليدية. أما استخدام الشرطة النظامية واللجان الشعبية والعديد من الوكالات والأجهزة للتجسس وكتابة التقارير عن الأهالى بهدف تغيير السلوكيات والقيم السودانية التقليدية، فقد باءت جميعها بالفشل. فحين قامت الشرطة النظامية باقتحام بعض المنازل نتيجة بلاغات بأن بعض النسوة كن يرقصن مرتدين ثيابا غير محتشمة، ثارت ثائرة الأهالى وأجبرت الشرطة على التراجع. وبالمثل، فحين حاولت الأجهزة الأمنية القيام بتفتيش البيوت بيتا بيتا بحثا عن الشباب المتهربين من التجنيد الإلزامى، أجبرت تلك الأجهزة أيضاً على الانسحاب. ففى المحيط الحكومى، وأروقة العمل، والوظائف المدنية، والمستشفيات، والمدارس، والجامعات، وكثير من المؤسسات الحكومية، كان لدولة "الجبهة" اليد العليا، إلا أن البيت الشمالى والأسرة الشمالية قد ظلا معا حصنا لمفاهيم الحرية والمقاومة.

لقد قامت الجبهة الإسلامية القومية، عقب استيلائها على زمام السلطة بأشهر قليلة، بإطلاق سراح زمرة تنتمى إلى جماعة "أبى نضال" الإرهابية، قامت بقتل أفراد عائلة بريطانية فى فندق الأكروبول عام ١٩٨٨ . إلا أن النظام قد كان، فى بداياته، انتقائيا فى دعمه للإرهابيين. فعلى سبيل المثال، وفى عام ١٩٩٣، قدم اليتش راميريز سانشيز، أو (كارلوس ابن أوى) إلى الخرطوم حيث تمت مساندته إلى أن أصبح مصدرا للإرباك، وعندها جرت صفقة مقايضة لتسليمه إلى الاستخبارات الفرنسية عام ١٩٩٤ . أما الترابى فقد أنشأ "المؤتمر الشعبى العربى الإسلامى" فى الخرطوم، والذى قام بحشد العديد من الزعامات الإسلامية من أرجاء العالم المختلفة فى اجتماعه العمومى الأول فى الفترة ما بين الخامس والعشرين والثامن والعشرين من نيسان/ أبريل ١٩٩١، حيث انتخب الترابى أمينا

عاما للمؤتمر. وكان من بين حضور الاجتماع العمومى الأول، ياسر عرفات، وممثلون عن حركة "حماس" الفلسطينية، وأسامة بن لادن، وأعضاء من جماعة "أبى سياف" الفلبينية، وعماد مغنية من حزب الله، وراشد الغنوشى من تونس، وأنور هدام من الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالجزائر، وآية الله مهدى كروبى – رئيس "جمعية رجال الدين المقاتلين" الإيرانية (جامعة روحانيت مبارز). وعند نشأة المؤتمر الشعبى العربى الإسلامى، بدا وكأنه طليعة الجهاد الإسلامى ورائده، إلا أنه سرعان ما تقوضت أركانه فى سنوات قلائل.

وقد كشفت لجنة "الحادى عشر من أيلول/ سبتمبر" الأمريكية، فى تحليلها للمزاعم بشأن انخراط السودان فى الإرهاب الدولى أنه:

"بحلول خريف عام ١٩٨٩، كان بن لادن يتمتع بمكانة كبيرة لدى المتطرفين الإسلاميين بما جعل الزعيم السياسى السودانى/ حسن الترابى يستحثه على استزراع تنظيمه برمته فى السودان ... وقد وافق بن لادن على مساندة الترابى فى حربه المتواصلة ضد الانفصاليين المسيحيين الأفارقة فى جنوب السودان، فضلا عن قيامه بإنشاء عدة طرق برية بالسودان. وفى المقابل، قام الترابى بالسماح له باستخدام السودان قاعدة لعملياته التجارية ذات البعد العالمى، وكذا للاستعداد للجهاد".

إلا أنه لم يكن واضحا ما إذا كان بن لادن ذا نفع فى محاربة متمردى الجنوب أم لا، على الرغم من قيام شركته الإنشائية ببناء طرق كان لبعضها استخدامات عسكرية. وعلى أية حال، فحين أصبح بن لادن عبئا على النظام السودانى اقترح الأخير أن يسلمه إلى الولايات المتحدة التى رفضت ذلك العرض. وفى أيار/ مايو ١٩٩٦، قام النظام السودانى بطرده من البلاد، حيث ارتحل إلى أفغانستان. وخلال تلك الآونة، قامت الجبهة الإسلامية القومية بمصادرة معداته الإنشائية التى تركها خلفه والتى قدرت قيمتها بنحو ٢٠٠ مليون دولار أمريكى آنذاك. إلا أنه وقبل أن

يرحل بن لادن عن السودان، قام الترابى بإبرام تحالف تدريبى فيما بينه وبين حزب الله اللبنانى. وفى أيلول/ سبتمبر ١٩٩١، أبرم وفد إيرانى حلفا للتعاون العسكرى بين إيران والسودان، أعقبته، بثلاثة أشهر، زيارة قام بها هاشمى رفسنجانى، الرئيس الإيرانى آنذاك، إلى الخرطوم، والتى أعلن خلالها أن الحرب الأهلية فيما بين شمال السودان وجنوبه هى ضرب من "الجهاد" الواجب دعمه بكل قوة.

وكانت جميع تلك الجهود الدولية والحرب المطلة برأسها فى الجنوب ذات وطأة وتكلفة باهظة على عاتق السودان الذى كان يفتقر بشدة إلى التمويل، وكان اعتماده متزايدا على شبكة دولية من المؤسسات الخيرية الإسلامية. وفى عام ١٩٩٣، حصل السودان على أموال ضخمة قدمتها له المؤسسة الإيرانية للمضطهدين وذوى الاحتياجات الخاصة، وكذا من مؤسسات خيرية سعودية، وأخرى فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية. بيد أن ذلك لم يكن كافيا، وبحلول عام ١٩٩٤ كان السودان قد تبنى إصلاحات اقتصادية ليبرالية وتدابير تقشفية قد أوصى بها كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى سعى محموم لاستعادة المصداقية والجدارة لدى المانحين الدوليين ورافدهم التمويلى.

وبمثل ما كان يحلو للترابى أن يكون له دور بارز فى المشهد السياسى الدولى، كان القرن الإفريقى أبرز أولويات اهتمام النظام السودانى. وإدراكا بأن "الدرج" الإثيوبية كانت على شفا الانهيار حين قبضت الجبهة الإسلامية القومية على مقاليد السلطة، شرعت الجبهة فى دعم الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، وهى جبهة ذات اتجاه ماركسى، فضلا عن دعم الجبهة الشعبية لتحرير تيغرى، وبحلول عام ١٩٩١، كانت هاتان هما الجبهتين المدعومتين على رأس الحكومة فى إريتريا وإثيوبيا. وبموجب التزام البلدان الثلاثة بعلاقات حسن الجوار وعدم التدخل فى شئون الغير، بزغ فجر عصر جديد فى أفق القرن الإفريقى. وقد أدرك الإثيوبيون تلك الحقيقة،

فشرعوا من فورهم فى طرد عناصر الجيش الشعبى لتحرير السودان من الأراضى الإثيوبية. أما الإسلاميون تحت قيادة الترابى فكانوا يؤمنون أن إثيوبيا وإريتريا دولتان ذواتا أغلبية مسيحية، وأن اللحظة قد حانت لتصدير الثورة الإسلامية إليهما. لذا، فقد عمد الإسلاميون إلى البدء فى دعم عدد من الجماعات الإسلامية داخل أراضيهما. أما الدعم المقدم إلى جماعات "الجهاد" الإريترية من قواعد شرق السودان، وتسهيل الجبهة الإسلامية القومية لتسلل عناصر تشعل حروب عصابات فى إريتريا وفق نسق "الجهاد الأفغانى"، وذلك فى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ ... فقد أدى كل ذلك إلى قيام الحكومة الإريترية بدعم مجموعة من المتمردين ضد الحكومة السودانية، وتحويل السفارة السودانية فى العاصمة الإريترية، أسمرا، إلى خلية للجماعات المعارضة تحت مظلة "التحالف الوطنى الديمقراطى".

كذلك، فقد عانت إثيوبيا من دعم الجبهة الإسلامية القومية للمنشقين فى سهولها الغربية التى تقطنها أغلبية مسلمة. وقد بلغت التوترات ذروتها حين دعمت الخرطوم محاولة اغتيال الرئيس المصرى حسنى مبارك فى أديس أبابا فى حزيران/ يونيو ١٩٩٥، حيث تسللت إحدى فرق الاغتيالات المنضوية تحت لواء الجماعات الإسلامية، وبقيادة أيمن الظواهرى إلى إثيوبيا على متن طائرة فى رحلة للخطوط الجوية السودانية، مستخدمة فى ذلك جوازات سفر سودانية. هذا، ومن الأرجح أن يكون قد تم دعمها من قبل "الشورى الإسلامية" وجهاز الأمن الخارجى السودانى. وبعد فشل محاولة الاغتيال، هرب أولئك الذين لم يقتلوا على أيدى الإثيوبيين إلى السودان، حيث رفضت السلطات السودانية أو عجزت عن تسليمهم إلى إثيوبيا. إن اشتراك عناصر من الحكومة السودانية فى محاولة الاغتيال الفاشلة، وهو ما بدا جليا، قد أدى إلى مطالبة كل من إثيوبيا ومصر بتدخل من قبل الأمم المتحدة لفرض عقوبات بعينها على السودان، وحظر سفر شخصيات بارزة

في الحكومة السودانية، فضلاً عن تحجيم بعض البعثات الدبلوماسية السودانية.

وفى حين لم تقم الحكومة الإثيوبية بقطع علاقاتها مع السودان على نحو كامل، تحركت تلك الحكومة لدعم بعض الجماعات المسلحة على امتداد حدودها الغربية إلى جانب إرسال وحدات من الجيش إلى السودان للاستيلاء على أراض بها لصالح المتمردين. وكانت بوادر حرب إقليمية قد بدت تتشكل حيث هدفت كل من إريتريا وإثيوبيا وأوغندا إلى الإطاحة بنظام الجبهة الإسلامية القومية، وذلك بالتحالف مع الجيش الشعبى لتحرير السودان، والتحالف الوطنى الديمقراطى. وفى السادس من أيار/ مايو ١٩٩٨، اندلعت حرب حدودية بين إريتريا وإثيوبيا، ما أدى إلى تراجع الدعم المقدم إلى جماعات المعارضة السودانية على نحو سريع، بل ربما إلى توقفه خوفا من أن يؤدى تحالف قد ينشأ بين الخرطوم وأى من أديس أبابا أو أسمرا إلى إعطاء العدو مزية عسكرية غير مستحقة.

أما النظام فقد ظل قائماً، إلا أن المحاولة الفاشلة لاغتيال مبارك، والحرب مع إريتريا وإثيوبيا، وترحيل أسامة بن لادن عن البلاد، والتى يمكن أن تعزى جميعها إلى الترابى، قد أدت إلى تشويه الهالة المحيطة بشخصيته، لدى قيادات الجبهة الإسلامية القومية. أما الترابى فقد كان محبطا مما اعتبره محدودية فى فكر العسكر ونهجهم، فضلا عن افتقارهم إلى "قوة عقائدية". وقد دعا الترابى فى جداله بأن نظام الحكم قد أخفق على امتداد عقد كامل فى السلطة فى كسب تأييد غالبية السودانيين، إلى تبنى الديمقراطية نهجاً، وهو ما اعتبر تهديدا لعمر البشير. وقد أوضح الترابى بجلاء أن استخدام الجبهة الإسلامية القومية للدولة كأداة قسر لإحداث تغييرات بالمجتمع السودانى قد فشل فى ظل القيادات والزعامات القائمة، آنذاك، وبدا راغبا فى إحلالهم بزعامات أخرى. إلا أنه فى الوقت الذى كان يدبر الترابى لإحلال القيادات، قامت تلك القيادات نفسها بإحلاله.

هذا، وقد أخطأ الترابى، على نحو كبير، فى فهم حقائق موازين القوى داخل الجبهة التى قام بإنشائها. فعلى مدار أشهر، راجت الشائعات حول تورط كل من الترابى والبشير فى صراع على احتكار الهيمنة والنفوذ، وبدا ذلك جليا فى البرلمان حين سعى الترابى لإجراء تعديلات على الدستور بغية الحد من النفوذ الرئاسى والمضى قدما نحو نظام برلمانى. وكان متوقعا أن يدعم البرلمان الترابى فى مساعيه ويصوت لصالح التعديلات المقترحة فى الرابع عشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، إلا أنه، وقبل أسبوعين فقط من التصويت، أعلن البشير حالة الطوارئ فى البلاد لمدة ثلاثة أشهر، كما قام بحل البرلمان قائلا إنه اتخذ تدابير صارمة لاستعادة الأمن والنظام. أما الترابى فقد شجب تلك الممارسات باعتبارها انقلابا، وبمقتضى نفوذه عمدت الجبهة الإسلامية القومية إلى استبعاد البشير.

وقد استعرت حدة المواجهة بين البشير والترابى بعد أن قام الأول بالتفاوض بشأن اتفاق السلام، مع رئيس الوزراء السابق الصادق المهدى، كما عمد إلى اعتماد بعض التدابير الأخرى الرامية إلى تلطيف الأجواء مع إثيوبيا وإريتريا وأوغندا. وقد تحركت مصر سريعا لدعم تدابير البشير ضد الترابى، كما أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية بيانا رحبت فيه بأية إجراءات تقود إلى إحداث تغييرات فى سياسة السودان القائمة آنذاك.

وبينما كانت الجبهة الإسلامية القومية مساندة للترابى فى بادئ الأمر، إلا أنه سرعان ما انضم معظم قياديها إلى صف البشير. فوحدهم مصطفى إسماعيل، بداية، ثم إبراهيم السنوسى وكمال عمر وعلى الحاج هم من ظلوا أوفياء للترابى، زعيمهم الطاعن فى السن، وقد سجنوا جميعا (باستثناء على الحاج المعروف حزبيا "برجل الأموال") مع الترابى فى الثانى عشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ حين شن البشير حملته للإطاحة بأتباع الترابى المقربين. وإلى جانب حالة الطوارئ التى

أعلنت فى البلاد لثلاثة أشهر، قام البشير بحل التجمع الوطنى، وفى السادس من أيار/ مايو ٢٠٠٠ قام باستبعاد الترابى من الجبهة الإسلامية القومية. أما عن عدد من ظل وفيا للترابى، فى الحكومة أو أجهزة الأمن أو ضمن قوة الدفاع الشعبى، أو القوات المسلحة السودانية ... فلم يعرف مطلقا على وجه الدقة، واستمر النظر إلى الأوفياء له باعتبارهم تهديدا قائما للنظام. فالنظام الذى أسس ليدور فى فلك الترابى ويدين بالولاء للإسلام الممثل فى شخصه، قد بلغ نقطة النهاية بالفعل. إلا أنه، ولدهشة الكثيرين، استمر النظام باقيا. فالهجوم على التنظيمات الشعبية الذى دام لسنوات، وكذا الهجوم الممنهج على الأحزاب والمتمردين المحتملين، بالتزامن مع بزوغ جيل أكثر ميلا إلى جانب الدين بالمقارنة بسلفه ... كل ذلك كان يعنى أن النظام لم يتقوض بعد.

وفى نهايات تسعينيات القرن العشرين، ولمساعدة النظام فى التغلب على الأزمات التى حاقت به آنذاك، انهالت استثمارات بالغة الضخامة من قبل شركات صينية وكندية وماليزية على قطاع النفط فى غرب أعالى النيل. إن تنمية صناعة النفط فى بداية ثمانينيات القرن المذكور قد تم إخمادها بواسطة اعتداءات حروب العصابات الدائرة آنذاك، فيما اعتمدت إعادة إحياء تلك الصناعة على تقارب الحكومة من قوة دفاع جنوب السودان والمسيطر عليها من قبل "النوير". إن قوة دفاع جنوب السودان، والتى سنتناولها بمزيد من التفصيل لاحقا، بقيادة باولينو ماتيب المنتمى لغرب أعالى النيل، قد عملت على إرساء الأمن فى تلك الربوع خلال السنوات المبكرة للصناعة النفطية. وقد أعقب ذلك، وعلى نحو متسارع، إنشاء خط أنابيب، ومعمل تكرير، ومحطة حاويات نفطية فى بور سودان. وبحلول عام ١٩٩٩، أضحى السودان مكتفيا ذاتيا فى مجال النفط، ثم توالت الزيادات فى معدلات الإنتاج، ليصبح من البلدان المصدرة للنفط، وإن على نطاق محدود. إن الثروة

المستحدثة تلك لم تخفف فقط من حدة الاختناقات المالية، بل ساعدت فى تدعيم قاعدة التأييد للجبهة الإسلامية القومية، وزيادة إثراء الزعامات الإسلامية، وإطلاق فورة فى قطاع التشييد بالخرطوم. أما الناتج المحلى الإجمالى فقد بلغ فى عام ٢٠٠٨ خمسة أمثال حجمه فى عام ١٩٩٩ (إذ ارتفع من ١٠ مليار دولار أمريكى إلى ٥٥ مليارا خلال تلك الفترة). كذلك، فقد ارتفع النصيب الحقيقى للفرد من الناتج المحلى الإجمالى من أقل من ١٥٠٠ دولار إلى ما يزيد عن ٢٥٠٠ دولار خلال الفترة ذاتها. بيد أن تلك التطورات قد فاقمت التباينات فى مستوى الثروات داخل الإقليم، إذ أضحت الثروة أكثر تركيزا فى أيدى كتلة مركزية، واتسعت الشقة كثيرا بين المركز والأطراف. ووفقا لروبرت أوكلى كولينز فى كتابه "تاريخ السودان الحديث": "فإن الأبراج المتلألئة التى تناطح عنان السماء والفنادق الفاخرة فى "الخرطوم الجديد" هى أقرب إلى أن تكون رمزاً مشئوماً للتباينات الصارخة ما بين "من يملكون" فى المركز، و"من لايملكون" فى الأطراف من أن تكون طائر الفينيق المنبعث لأمة جديدة".

وسرعان ما أصبحت الحقول المنتجة للنفط موضعا رئيسيا لاستهدافات الجيش الشعبى لتحرير السودان، وفى الوقت ذاته مصدرا تمويليا يستطيع النظام من خلاله شراء معدات عسكرية أكثر تعقيدا وتطورا لاستخدامها فى الحرب. وبحلول عام ٢٠٠٢، أورد مسئول الحركة الشعبية لتحرير السودان فى جنوب النيل الأزرق – مالك عقار إير – أنه إذا لم يتمكن الجيش الشعبى لتحرير السودان سريعا من هزيمة القوات المسلحة السودانية، فإن العتاد العسكرى المتزايد للحكومة والمهارة فى استخدامه سيعملان بسرعة على جعلها بمنأى عن إلحاق الهزيمة بها. هذا، وقد تزامن تطوير صناعة النفط مع ترحيل الأهالى من مناطق الإنتاج، والتدمير البيئى الذى لحق بالمراعى وآبار الرعاة المستوطنين تلك المناطق، إلى جانب

فرض نظام أمنى صارم.

وحتى قبل أن يتم إقصاء الترابى، عمد النظام إلى توسعة الفضاء السياسى قليلا عن طريق إعادة بعض ممتلكات الأحزاب التقليدية والسماح لها بحرية أكبر فى ممارسة أعمالها. وانتشرت مزحة دالة على تغير توجهات النظام قالت إنه "بعد أن قادت الجبهة الإسلامية القومية الشعب السودانى إلى المسجد، سارت كوادرها فى اتجاه السوق". وباستبعاد الترابى، تبددت الصورة غائمة الملامح لعمر البشير، والذى أخذت شخصيته فى التبدى بعد أن ظلت تحيا فى الظل، وذلك خلال العامين اللذين سبقا إقصاء الترابى، حيث أضحى البشير، على نحو متسارع، زعيما حقيقيا، وانتشرت صوره لتملأ شوارع شمال السودان. بيد أنه لم يستطع مطلقا أن يدنو من قدرات الترابى الثقافية والدينية. أما النظام، فقد بدا أشبه ما يكون بغيره من الديكتاتوريات الإفريقية، فى سعيه المحموم للإثراء وامتلاك أسباب الهيمنة حتى وإن ظل يعمل على أن ترتكز شرعيته على الإسلام. بيد أن النظام السودانى، وبخلاف الديكتاتوريات الأخرى، كان يواجه خصما، هو الجيش الشعبى لتحرير السودان الذى تنبأ بأيديولوجية "السودان الجديد" ... تلك الأيديولوجية التى انطوت مكوناتها الرئيسية على العلمانية وقبول التعددية الاجتماعية والثقافية، والتى ظل النظام ينظر إليها على أنها تهديد لبقائه. وبعد أن تخلص الجيش الشعبى لتحرير السودان من سطوة "الدرج"، عمل على تلطيف حدة عقيدته الأيديولوجية، وتحسين علاقاته مع الدول المجاورة والمجتمع الدولى عامة، الأمر الذى جعل من الممكن إقامة علاقات طيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى الجانب الآخر من العلاقات الوثيقة بين الجيش الشعبى لتحرير السودان والولايات المتحدة الأمريكية، كانت هناك العلاقات المتوترة، بإطراد، بين حزب المؤتمر الوطنى والولايات المتحدة. فرغما عن نجاح الضغط الأمريكى فى طرد

أسامة بن لادن من السودان، إلا أن السودان قد استمر فى احتضان عدد من الجماعات الإسلامية التى اعتبرتها الولايات المتحدة جماعات إرهابية، كما ظلت الولايات المتحدة مستاءة من تأييد السودان لصدام حسين خلال حرب الخليج الأولى. وكانت ردة فعل "بيل كلينتون" – الرئيس الأمريكى حينذاك – قد تمثلت فى إصدار أوامر إدارية فى الرابع من تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٩٧ بحظر استيراد السلع السودانية، وتجميد الأصول والأرصدة السودانية فى الولايات المتحدة، وعدم السماح بإقامة معاملات تجارية أو مالية مع النظام السودانى. إلا أن كلينتون قد توجب عليه استثناء الصمغ العربى السودانى باعتباره مكونا أساسيا فى صناعة مشروب "الكوكاكولا".

وفى الساعة الثامنة من مساء يوم السابع من آب/ أغسطس ١٩٩٨ أمطرت سفينة حربية تابعة للبحرية الأمريكية فى البحر الأحمر مصنع "الشفاء" للصناعات الدوائية فى شمال الخرطوم بناء على تقارير استخباراتية مغلوطة ذهبت إلى أن المصنع ينتج غاز الأعصاب السام. وفى الخرطوم، التقى مؤلف الكتاب مواطنين سودانيين أصابهم الحزن وتملكتهم الدهشة جراء قيام الولايات المتحدة بالهجوم على مصنع أنشئ بهدف إنتاج مضادات للملاريا. وفى هذا السياق، ذكر أحد المواطنين أنه لم يكن ليبدى أدنى اعتراض إذا ما قصفت الولايات المتحدة قصر الرئاسة مقر إقامة الرئيس البشير، وإنما أذهله قيامها بقصف مصنع أدوية. واستجابة لتلك الأحداث، سارعت الجبهة الإسلامية القومية بدعوة الصحافيين الأجانب لمعاينة المصنع المنكوب، وعمدت إلى تنظيم تظاهرات ومسيرات احتجاجية، شهدها المؤلف فى الخرطوم، ذهبت إلى أن ذلك القصف قد تم تدبيره لصرف أنظار جموع الأمريكيين عن مأزق كلينتون جراء فضيحته الشهيرة مع مونيكا لوينسكى، وهى وجهة نظر تحليلية تم تبنيها من قبل الولايات المتحدة آنذاك. إلا أن القصف

المذكور وكذلك ما سبقه من إرسال عشرين ألف جندى أمريكى إلى الصومال المجاورة قد أثارا المخاوف بشأن إمكانية أن يجد النظام السودانى نفسه سريعا فى غمار حرب مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وفى هذا السياق، استطاعت الجبهة الإسلامية القومية أن تستغل هجمات الحادى عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ التى استهدفت كلاً من نيويورك وواشنطن، وذلك لمصلحتها السياسية. فنظرا لحاجة الولايات المتحدة لبيانات استخباراتية حول تنظيم القاعدة وغيره من التنظيمات الإسلامية، أعربت الجبهة، بدهاء، عن استعدادها لمد يد العون، فقامت بتعيين الفريق أول/ صلاح عبد الله قوش رئيسا لجهاز الأمن والاستخبارات الوطنى. (وقد لقب صلاح عبد الله بهذا اللقب "قوش" حين كان يدرس فى إحدى الجامعات بالهند، نسبة إلى عالم رياضيات هندى كان يتسم بالنبوغ ويحمل الاسم "قوش"، علما بأن صلاح عبد الله هو عقل بارع فى علوم الرياضيات). وكانت مهمة الفريق أول/ قوش تتلخص فى توسعة مجال التعاون الاستخباراتى مع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بشأن مكافحة الإرهاب الدولى. ولعل المفارقة الصارخة التى لم يفطن إليها الأمريكيون هى تعاونهم فى مجال مكافحة الإرهاب مع نظام حكم يعتبرونه، نفسه، نظاما إرهابيا. أما صلاح عبد الله قوش، فقد قامت الولايات المتحدة بتوجيه طائرة تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية حملته إلى الأراضى الأمريكية لتوجيه الشكر إليه بصفة شخصية لما بذله من جهود فى مجال "الحرب ضد الإرهاب". ولعل تلك الرابطة هى الرابطة الأكثر وضوحاً ضمن شبكة متسعة ربطت الجبهة الإسلامية القومية بعدد من وكالات الاستخبارات الغربية. إلا أنه وبالرغم من كون صلاح قوش فخورا بشأن دوره فى تنمية تلك الروابط، مشيرا بوضوح إلى أن ذلك قد عمل على حماية الجبهة من الانهيار، فقد كان ذلك مصدرا لارتباك العديد من غلاة مؤيدى الجبهة

ومناصريها، والذين نشأوا على كراهية كل ما يمت بصلة للولايات المتحدة الأمريكية.

وخلال تسعينيات القرن العشرين كانت الجبهة الإسلامية القومية تطمح فى القضاء على الجيش الشعبى لتحرير السودان نهائيا، وتطبيق مشروعها الحضارى، وتصدير رؤيتها الإسلامية إلى بلدان الإقليم، بل والعالم بأن تكون إحدى رواد نهضة إسلامية عالمية، بيد أنه ومع نهايات العقد المذكور لم تؤت أى من تلك المحاولات أكلها. إلا أن الجبهة، ورغما عن سلسلة من الإخفاقات، قد اكتسبت مهارات أساسية فى فن الصمود السياسى بما فيها القدرة على الإفادة من الأحداث المتلاحقة سراعا ... تلك الأحداث التى جعلت زعامات الجبهة يفطنون إلى أن أفضل السبل نحو تلطيف حدة الضغوط الدولية، فضلا عن تطبيق مشروعها الإسلامى، ومن ثم الحفاظ على كينونتها وديمومتها يكمن فى الانتقال من حالة التقاتل مع الجيش الشعبى لتحرير السودان إلى إقامة علاقات سلمية معه.

إن حزب المؤتمر الوطنى - وهو الاسم الذى اعتمدته الجبهة الإسلامية القومية لنفسها بعد إقصاء الترابى - قد مثل كلاً من الاستمرارية والتغيير لحكومة الخرطوم. وقد كانت جهود الحزب لفرض هوية عربية إسلامية على البلاد، وانشغاله الدائم بفكرة تطبيق الشريعة الإسلامية، واستئثار قبيلتى "الشايقية" و"الجعليين" من الكتلة النهرية بمعظم الحقائب الوزارية ... متسقة مع النمط الذى اصطبغت به جميع الحكومات السودانية فى حقبة ما بعد الكولونيالية. أما ما ميز الحزب عن الأحزاب الحاكمة الأخرى فكان رفضه الاعتراف بأية مصالح أو توجهات أخرى، إلى الحد الذى كان فيه على استعداد لاعتماد العنف صيغة لتحقيق أهدافه، وعلى رأسها إرساء الدولة الإسلامية، وجهود الحزب لتصدير أيديولوجيته، والتى كادت تفضى إلى تقويضه. وبالرغم من معاناة الحزب بشدة جراء بعض مشاريعه

المشئومة، إلا أنه نجح فى تطوير الصناعة النفطية وتنميتها فى حين فشلت الحكومات السابقة فى ذلك. إلا أنه وفى حين كانت المنافع المتأتية من تلك الصناعة يستأثر بها على نحو شبه تام أولئك المنتمون إلى المركز وذلك فى بادئ الأمر، على حساب المنتمين إلى الأطراف والتخوم، فإنه ومع استقلال الجنوب أضحت أبرز إنجازات الحزب أحد أهم الأصول بحوزة غريمه اللدود – الجيش الشعبى لتحرير السودان. وبالفعل، عملت الصناعة النفطية على جعل استقلال الجنوب أمراً ممكناً.

الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان

كانت البداية مع جون قرنق دى مابيور، والمنحدر من قبيلة الدينكا. ولد قرنق فى مقاطعة تويك الشرقية فى ولاية جونقلى، ودرس الاقتصاد فى إحدى جامعات الولايات المتحدة الأمريكية ثم ارتحل إلى دار السلام بتنزانيا لمواصلة دراسته. وفى عام ١٩٧١، عاد قرنق إلى السودان والتحق بصفوف الأنيانيا برتبة "نقيب". وبعد ذلك بعام، ونتيجة لاتفاق أديس أبابا، تم إلحاق قرنق بصفوف القوات المسلحة السودانية. وبعدها ارتحل قرنق إلى الولايات المتحدة ليحصل على الماجيستير، ثم الدكتوراه فى الاقتصاد الزراعى من جامعة أيوا، وذلك فى عام ١٩٨١، حيث كانت أطروحته لنيل الدكتوراه عن قناة جونقلى، والتى كان يجرى العمل فى إنشائها حينذاك.

وفى العام نفسه، عاد قرنق إلى السودان. وخوفا من وجوده فى الجنوب، عمد جعفر نميرى إلى إلحاقه بمركز البحوث العسكرية التابع للجيش السودانى، فى الخرطوم برتبة "عقيد"، بيد أن ذلك كان موقعا مثاليا للتآمر، وأصبح قرنق قائدا لحركة أنيانيا الثورية، والتى كانت أبرز منظمات التمرد السرية. وفى تلك الأثناء، وعند تلقى الأوامر بالانتشار جهة الشمال، قامت الكتيبة ١٠٥ بحامية القوات المسلحة السودانية فى "بور" بالتمرد تحت قيادة "كاربينو كوانين بول" فى السادس عشر من أيار/ مايو ١٩٨٣، والشروع فى التوجه نحو الحدود الإثيوبية. وعليه،

أرسل نميرى جون قرنق لحسم الأمر هناك، إلا أنه، انضم إلى صفوف المتمردين. وقبل ذلك بأيام قلائل، قام كل من صموئيل قاى توت، وأقوت أتيم ماين، وغوردون كونغ شول، وثلاثتهم من "أنيانيا ٢" بتوجيه قواتهم نحو الحدود الإثيوبية. وسرعان ما تبع الانتفاضة فى "بور" انتفاضات مماثلة فى أيودا، وواط، وبيبور، وفسالا، وأكوبو. كذلك، فقد كانت "جبهة تحرير أبيى" ضالعة فى تلك الانتفاضات، وذلك بقيادة كل من دينق ألور كول، وشول دينق ألاك، واللذين اتجها إلى إثيوبيا. أما الطرف الثالث فقد كانت جماعة الطلاب الثوريين بقيادة باقان أموم، وأوياى دينق أجاك، وآخرين. وأخيرا، فقد كان متمردو الجيش تحت قيادة كاربينو كوانين بول، ووليام نيون بنى واللذين التقيا فى معسكر أدورا فى إقليم غامبيلا بإثيوبيا، حيث تبعهم الكثير من اللاجئين.

ونظراً لوجود العديد من العناصر الثورية فى مكان واحد، فقد عنَّ السؤال عمن ستكون له قيادة تلك العناصر، وسرعان ما بدا جليا قيام قرنق، آنذاك، بمفاوضات سرية مع "الدرج". ولتخوفه من هيمنة إثيوبية محتملة، أعلن أقوت أتيم نفسه قائدا، وعين مجلسا ضم فى عضويته جون قرنق، فضلا عن سعيه للتفاوض مع الجيش الإثيوبى. واستجابة لطلب قدمه قائد القوات الإثيوبية الجنرال/ سيوم مسفن، أصدر أتيم بيانا تعهد خلاله بالالتزام بالمبادئ الاشتراكية والعمل على التحرير الكامل لجنوب السودان. إلا أن الجنرال/ مسفن رفض البيان على الفور، وأوضح جليا مساندة إثيوبيا لوحدة السودان التزاما بمقررات ميثاق الاتحاد الإفريقى. ومن جانبه، تقدم قرنق بمقترح بديل ... ذلك المقترح الذى سيصبح، فيما بعد، ميثاقا ومنهجا لعمل الجيش الشعبى لتحرير السودان. كذلك فقد كان قرنق عازما على الجهاد لخلق سودان اشتراكى علمانى موحد، وانتظام جميع قوى التمرد المتشرذمة، بما فيها أنيانيا ٢"، ضمن مصفوفة موحدة لتحرير البلاد

بأكملها. وقد حظى ذلك المقترح بقبول الإثيوبيين، حيث التقى قرنق منغستو هايلا مريام، الرئيس الإثيوبى آنذاك، للتأكيد على ذلك المقترح والعمل على إنفاذه.

وقد خلص ميثاق الجيش الشعبى لتحرير السودان إلى أن اتفاق أديس أبابا (١٩٧٢) كان "صفقة ما بين عناصر الصفوة البرجوازية البيروقراطية الشمالية والجنوبية ... والتى قامت بتجاهل مصالح الجماهير والتضحية بها مقابل أن تحظى بوظائف ومناصب". كذلك، فقد عزا الميثاق إلغاء الاتفاق إلى عوامل عديدة، من بينها إنشاء قناة جونقلى والخطط الرامية إلى توطين ٢,٥ مليون فلاح مصرى على امتداد ضفاف القناة، وحل التنظيمات الإقليمية الشعبية الجنوبية، ومحاولات إعادة ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب كى تدخل مناطق إنتاج النفط داخل الحدود الشمالية، وكذا قرار إنشاء مصفاة لتكرير النفط فى "كوستى" بدلا من "بانتيو" والتى اكتشفت فيها الحقول النفطية، هذا فضلا عن إهمال تنمية الجنوب، والعمل على التكامل مع مصر، وتقسيم الجنوب بغية إضعاف شوكته والحد من قوته.

كذلك، فقد دان الميثاق حكم نميرى العسكرى لتضمينه ٦٠٠٠ من مقاتلى الأنيانيا فى صفوف الجيش السودانى، تاركا ٣٢٠٠٠ مقاتل ليتم توزيعهم على وظائف مدنية غير منتجة، والإنفاق عليهم بواسطة "صندوق خاص" نفدت موارده بعد عامين فقط ما أدى إلى الاستغناء عنهم جميعا. وخلص الميثاق إلى أن مقاتلى الأنيانيا الستة آلاف قد قاوموا تذويبهم ضمن صفوف الجيش السودانى الأمر الذى أفضى إلى موجات من التمرد. وقد قام أولئك المتمردون، وبعض من المقاتلين الاثنين والثلاثين ألفا بتكوين ما عرف لاحقاً بـ "أنيانيا ٢". لذا، فقد كانت "أنيانيا ٢" كسابقتها، أنيانيا، مكونة من عناصر مرتزقة. أما التخطيط للتصفية النهائية لمقاتلى "الأنيانيا" الستة آلاف فى شمال السودان فقد أدى إلى سلسلة من الانتفاضات التى أفضت إلى تكوين الجيش الشعبى لتحرير السودان.

وقد قام ميثاق العمل المذكور بتحديد الهدف الرئيسى للجيش الشعبى لتحرير السودان بأنه "الجهاد لخلق سودان اشتراكى موحد، وليس جنوب سودانى". وفى نبوءة للميثاق أثبتت الأيام مدى حصافتها، خلص إلى "أنه إذا ما تركت الأمور تجرى فى أعنتها، دونما ضوابط أو أحكام، فإن الحركات الانفصالية فى الجنوب والشرق والغرب، بالتوازى مع نظام حكم تآمرى قمعى فى الخرطوم فى عزمه الذى لا يلين للتشبث بالسلطة فى السودان أيا ما كان الثمن ... سيفضى هذا كله إلى التفسخ الكامل للسودان ... إن الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان يهدفان إلى وقف ذلك كله عن طريق إيجاد حل ديمقراطى ملائم وتطبيقه بشأن الإشكاليات القومية والدينية فى إطار سودان اشتراكى موحد".

وما يجمل التراجيديا السودانية، ومأساة الحركة الشعبية لتحرير السودان هو أنه ومن دون الديمقراطية فسينحو السودان، لا محالة، إلى هاوية التفكك، وبدلا من أن تكون الحركة الشعبية قاطرة السودان نحو الديمقراطية، ستفضى آليات الحركة وممارساتها إلى تدمير السودان وتقويض أركانه.

إن ميثاق الجيش الشعبى لتحرير السودان و"قانون العقوبات" المصاحب له، واللذين نعتا الحركة الشعبية لتحرير السودان بأنها "حركة ماركسية – لينينية"، قد عمدت الحكومة إلى نشرهما والترويج لهما لإرباك الحركة الوليدة وإدانتها أمام الولايات المتحدة بكونها جزءا من الهجمة الشيوعية على إفريقيا. ووفقا "لقانون العقوبات" المذكور فإن الحركة الشعبية لتحرير السودان سيكون لها ذراع مسلحة تعرف بالجيش الشعبى لتحرير السودان والذى سيمارس، خلال المرحلة الأولية، سلطة تنفيذية وقضائية بدعم من "اللجنة التنفيذية للحركة الشعبية لتحرير السودان". وكما أشار لام أكول، فإن هناك عدة أمور غريبة تكتنف تلك الصياغة. الأمر الأول يتعلق بعدم ورود تعريفى "الحركة الشعبية لتحرير السودان"، و"الجيش

الشعبى لتحرير السودان" ضمن مواد الدستور، وإنما ضمن مواد "قانون العقوبات". والأمر الثانى هو قيام "الجيش الشعبى لتحرير السودان"، وليس الحزب، بممارسة سلطات تنفيذية وقضائية. أما الأمر الثالث فينصرف إلى عدم وجود "لجنة تنفيذية للحركة"، كذلك فإن العديد من الهيئات والكيانات التى يشير إليها جون قرنق إما أنه لا وجود لها بالأساس، وإما ألا تكون عقدت اجتماعا، ألبتة، مثلها فى ذلك مثل القيادة العليا.

إن الحاجة إلى الحصول على دعم كل من إثيوبيا والمعسكر الاشتراكى الشرقى لتفسر التشديد على وحدة السودان، والتحليل الماركسى الذى انطوى عليه ميثاق "الجيش الشعبى لتحرير السودان"، ولكن يبقى الأمر غامضا، إذ لماذا يواصل الانفصاليون والسياسيون ذوو التوجه اليمينى الانضمام لحركة كتلك ؟! وتبدو الإجابة فى قيام المنضمين المحتملين "للجيش الشعبى" بعدم الالتفات إلى الميثاق المذكور لإيمانهم بكونه قد صمم بغرض "الاستهلاك الدولى" (وفقا لما صرح به أحد مسئولى "الحركة الشعبية")، إذ كان الميثاق ضروريا درءا لوقوع أية تضاربات محتملة مع ميثاق الاتحاد الإفريقى. هذا، وحين اكتشف البعض لاحقا أن "الحركة الشعبية لتحرير السودان"، وكذلك "الجيش الشعبى"، تحت قيادة جون قرنق، كانا مكرسين لهدفى الوحدة والاشتراكية، قاموا بالانسحاب من عضويتهما.

وخوفاً من أن يتم فرض قرنق جبريا على الحركة، بادر أقوت أتيم ورفاقه لمنع حدوث ذلك ليعقب ذلك اندلاع القتال بين مختلف عناصر التمرد. وفى آب/ أغسطس ١٩٨٣ اجتمع أولئك الموالون لقرنق فى ايتانغ غامبيلا ونصبوه رئيسا للحركة الشعبية لتحرير السودان، وقائدا عاما للجيش الشعبى لتحرير السودان. وتبع ذلك تحديد من المناصب بالقيادة السياسية العسكرية العليا، والتى تكونت من كاربينو كوانين بول نائبا للرئيس ونائبا للقائد العام، ووليليام نيون بنى رئيسا

لأركان الحركة الشعبية لتحرير السودان، وسالفاكير ميارديت نائباً لرئيس أركان الأمن والعمليات العسكرية، ونياشيقاق نياشيلوك عضوا مناوبا فى القيادة السياسية العسكرية العليا.

وبتأييد من "الدرج"، قام جون قرنق فى أيار/ مايو ١٩٨٤ باغتيال صموئيل قاى توت، زعيم "أنيانيا ٢". أما باولينو ماتيب، والذى فرض زعامته على القوات المتبقية، فقد تراجع إلى غرب أعالى النيل حيث توصل إلى اتفاق مع حكومة جعفر نميرى وظل يمثل تهديدا للجيش الشعبى لتحرير السودان. أما سالفاكير، فغالبا ما كان يحلو له القول إن الرصاصات الأولى للجيش الشعبى لتحرير السودان كانت قد وجهت لقتل الانفصاليين. أما الأرجح والأقرب إلى التصديق فإنه مع اندلاع الانتفاضات نتيجة تجربة قد أخفقت فى الحكم الذاتى، كان معظم الجنوبيين أكثر ميلاً نحو تفضيل التمسك الواضح بالانفصال عن الشمال، وكانوا، بالتبعية وعلى نحو شبه مؤكد، أقرب فى مشاعرهم وعواطفهم إلى "أنيانيا ٢". وفى حين أن ما زعمه لام أكول من أن حجم القتلى من الجنوبيين خلال الفترة الممتدة من ١٩٨٤ وحتى ١٩٨٩ نتيجة النزاعات ما بين جماعات التمرد على اختلافها أكبر من حجم القتلى فى النزاعات ما بين الجنوبيين والقوات المسلحة السودانية ... قد يكون تهويلا ومبالغة، فإنه ما من شك فى الطابع الدموى لتلك الفترة، وما من شك فى الانقسامات الداخلية ضمن صفوف حركة الجنوب. كذلك، لا يوجد أدنى شك فى شعور مقاتلى "أنيانيا ٢" المخضرمين بالمرارة جراء هزيمتهم العسكرية فى جهادهم وسعيهم الحثيث لانفصال جنوب السودان على يد الجيش الشعبى لتحرير السودان، والذى حارب من أجل الوحدة، ولكنه هجر ذلك الهدف مع مصرع "جون قرنق". وكان أحد مخضرمى "أنيانيا ٢" هؤلاء – غوردون كونغ، والقائل "إننا كنا فى بيبلام (قاعدة أنيانيا ٢ فى إثيوبيا) على امتداد تسع سنوات قبل أن يصل

سالفاكير كملازم أول فى الجيش الشعبى لتحرير السودان".

وبالإضافة إلى الأسلحة والعتاد الحربى، فقد تلقى الجيش الشعبى لتحرير السودان تدريبات عسكرية، وجوازات سفر، ومعلومات استخباراتية، ومحطة "راديو"، ودعما لوجيستيا، ومؤازرة سياسية من المعسكر الاشتراكى الشرقى وليبيا. كذلك فقد تلقى فى بعض الأحايين مساعدات قتالية مباشرة من الجيش الإثيوبى. على أن تلك المزية الظاهرية قد ثبت أخيرا كونها منقصة وضعفا إذ جعلت قيادات حركة/ جيش تحرير السودان تؤمن بالقدرة على دحر القوات المسلحة السودانية سراعا، وفرض الهيمنة على الخرطوم، ونتيجة لذلك تبنت حركة/ جيش تحرير السودان نهجا عسكريا منذ بواكير نشأتها.

إن الحركة الشعبية لتحرير السودان، رغما عن كونها حركة "جنوبية" الأساس والنشأة، قد مثلت عنصر جذب وإغراء للشماليين. أولا، لترحيبها بمساندة السودانيين الشماليين فى نضالهم الممتد ضد الحكومات اليمينية العسكرية المتعاقبة. ثانيا، كونها لا تعبأ بما وقر لدى الخرطوم من إيمان بأن حركة/ جيش تحرير السودان تدار بواسطة انفصاليين يمثلون تهديدا لوحدة العالم العربى والإسلامى. وأخيرا، لأنه كان من المأمول أن يلقى برنامج هدفه خلق سودان ناهض موحد قبول الأغلبية الإفريقية التى يتكون منها السودان ... تلك الأغلبية التى يشكل المسلمون معظمها، وبخاصة أهالى دارفور وجبال النوبة الذين مثلوا العمود الفقرى للجيش الوطنى فى حربه ضد الجنوب خلال سنى الحرب الأهلية الأولى.

وبما أن تأييد إقامة سودان موحد لم يلق قبولا، على الإطلاق، لدى الجنوبيين المنخرطين سياسيا، لذا فقد عمد قرنق وغيره من قيادات حركة/ جيش تحرير السودان إلى تبنى قومية "الجنوب" وإدانة عرب الجنوب، وتأييد قيام وحدة فى

الشمال أو خارج حدود «بلادهم». ولقد أدت النظرة القبلية محدودة الأفق لحركة/ جيش تحرير السودان، فى الممارسة، إلى تشويه سمعة الشماليين، وهو ما أفضى إلى ذيوع التفرقة العنصرية، وبالمثل، ذهب منشور رسمى لحركة/ جيش التحرير إلى صواب القول المأثور لدى الجنوبيين من أن العربى الصالح الوحيد (العربى السودانى) هو الشخص الميت. إن مناهضة ما هو عربى لأمر شائع فى الجنوب، وفى دوائر حركة/ جيش التحرير، وهو ما عزز الإيمان بأن الالتزام بتصعيد المهمشين من أهالى السودان إلى السلطة يدعمه برنامج لإحلال الهيمنة العربية بأخرى إفريقية، الأمر الذى أضعف من جاذبية الحركة الشعبية لتحرير السودان لدى أهل الشمال. أما جون قرنق فقد كان مستعدا لقبول التعبئة على أساس إثنى واستخدام "الورقة الإفريقية" بمهارة، إلا أنه كان، فى الوقت ذاته، حريصا على أن ينحى "الدين" جانبا فى هذا الصدد لخوفه من استغلال حكومات الخرطوم ذات السطوة الإسلام ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان.

الصراع المسلح (١٩٨٣ - ١٩٩١)

فى تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٨٣، قام الجيش الشعبى لتحرير السودان بتدشين أولى عملياته العسكرية الكبرى فى "ناصر" و"ملوال"، وبحلول منتصف عام ١٩٨٤ اتخذت القوات الحكومية موقف الدفاع. ولجذب الأنظار فى اتجاه "الجيش الشعبى"، عمد قرنق إلى تنظيم هجوم تم تنفيذه بواسطة عناصر "أنيانيا ٢" مستهدفا معسكر شركة "شيفرون" للبترول الرئيسى فى روبكونا بغرب أعالى النيل، وذلك فى الثالث من شباط/ فبراير ١٩٨٤ . وقد نجم عن ذلك الهجوم مصرع ثلاثة مستخدمين بالشركة التى قامت بوقف نشاطها وإغلاق أبوابها فى غضون أيام قلائل. وخلال الشهر ذاته، قام قرنق بتنظيم هجوم آخر لإيقاف أعمال تشييد قناة جونقلى، ذلك المشروع العملاق المصمم والمنفذ من قبل "شركة الإنشاءات الدولية"،

وهى شركة فرنسية. وكان الهدف من وراء حفر تلك القناة نقل المياه من المستنقعات الجنوبية ورفدها إلى مجرى نهر النيل فى مصر. وبالرغم من أن العمل الذى تم التخطيط له لحفر قناة طولها ٣٠٠ كيلو مترات كان قد أوشك على الانتهاء، فإن قيام الجيش الشعبى لتحرير السودان باختطاف ست رهائن من العاملين بالشركة واحتجازهم، سرعان ما أدى إلى وقف الشركة للعمل بالقناة ... ذلك العمل الذى توقف نهائيا ولم يتم استكماله ألبتة. ومن خلال ذينك الهجومين، أضحى جون قرنق، وحركة/ جيش تحرير السودان ذائعى الصيت على امتداد السودان بأكمله.

وفى كانون الثانى/ يناير ١٩٨٥، أرسل الجيش الشعبى لتحرير السودان فرقتين تابعتين له إلى "الاستوائية" حيث تم سحقهما بسرعة من قبل القوات المسلحة السودانية، بالتعاون مع ميليشات قبيلة "مندارى"، ويعزى ذلك فى جانب منه إلى الاعتقاد الذائع – آنذاك – بأن الجيش الشعبى هو جيش قبيلة الدينكا القادم للسيطرة على قبيلة "مندارى". وبالفعل، فقد بدأت الحرب حين قام سياسيو "الاستوائية" بتشجيع جعفر نميرى على تقسيم الجنوب إلى أجزاء ثلاثة، وتم النظر إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان على أنه يقاتل للعودة إلى الوضع الذى ساد فى السابق والذى كان مرفوضاً من قبل كثير من "الاستوائيين" ... أولئك الذين اضطلعوا بدور محدود فى الصراع، فى تناقض صارخ مع كثرة أعدادهم ضمن صفوف "أنيانيا ١".

أما جون قرنق فقد أعرب، حين رفض عرضا من جانب المجلس العسكرى الانتقالى للانضمام إلى صفوف الحكومة، عن أنه "ما لم يتم تقديم حلول ناجعة لمأزق الهوية الوطنة، وما لم يتم نبذ مفهوم وآليات التعصب الدينى، وما لم يتم تحقيق تنمية متوازنة عادلة على امتداد ربوع السودان وأقاليمه قاطبة ... فستظل الحرب هى السبيل الحتمى الأوحد فى السودان". هذا، وقد أدلى التحالف الوطنى

دلوه فى آليات عملية إحلال السلام، ونتيجة لقيامه باجتماعات مع حركة/ جيش تحرير السودان خلال الثلاثة أشهر الأولى من عام ١٩٨٦ فى إثيوبيا، فقد تم المصادقة على إعلان كوكادام: برنامج مقترح للعمل الوطنى، والذى دعا "إلى (سودان جديد) خال من العنصرية والقبلية والطائفية وجميع الأسباب الداعية إلى التفرقة والتباينات". كذلك، تم الموافقة على تشكيل حكومة ائتلاف وطنى انتقالية تمثل فيها جميع الأحزاب، بما فيها حركة/ جيش تحرير السودان. وفى النهاية، لم تسفر تلك المبادرة عن شىء ذى بال. وفى آب/ أغسطس ١٩٨٦ قام الجيش الشعبى لتحرير السودان بقصف إحدى الطائرات المدنية التابعة للخطوط الجوية السودانية خارج حدود "ملكال" مما أدى إلى مصرع ستين راكبا، الأمر الذى دعا الصادق المهدى – رئيس الوزراء حينذاك – إلى وصم حركة/ جيش تحرير السودان كتنظيم إرهابى رافضا أى تقارب نحو مفاوضات سلام معها.

وفى الحادى عشر من تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٨٧، وبدعم من الجيش الإثيوبى، قام الجيش الشعبى لتحرير السودان بالاستيلاء على "الكرمك" بولاية النيل الأزرق الشمالية، والتى لا تبعد كثيرا عن "الدمازين" وسد "الروصيرص" ذى الأهمية البالغة. وقد أدى ذلك إلى إطلاق العنان لحرب شعواء فى الشمال ارتكنت إلى "العامل الطائفى العنصرى" ... تلك الحرب التى استثمرتها حكومة الصادق المهدى لصالحها، لتتمكن القوات المسلحة السودانية من استعادة "الكرمك" بعد ذلك بستة أسابيع. أما جون قرنق، فقد مثل الاعتداء – وفقاً له – محاولة أولية لتصدير مفهوم "الحرب" إلى المهمشين من أهل الشمال. وقد واصلت "الدرج" تقديم الدعم لحركة/ جيش تحرير السودان، والتى أخذت، على نحو مطرد، فى الاستيلاء على المزيد من الأراضى. أما الصادق المهدى، فقد تمثلت ردة فعله إزاء ذلك فى إنشائه لميليشيات "البقارة"، والمعروفة باسم "المرحلين"، بغية محاصرة حركة/ جيش تحرير

السودان وتطويقها فى شمال بحر الغزال وأعالى النيل. وقد كانت ميليشيات "البقارة" تتكون من قبائل "الرزيقات" و"المسيرية" و"الحمر"، حيث يقوم رعاة الماشية هؤلاء من غرب كردفان وجنوب دارفور بأخذ قطعانهم إلى مراعى الدينكا فى بحر الغزال، والنوير فى ولاية الوحدة وفقا لدورة سنوية متكررة. ولقد تضافرت الحرب مع مجاعة عام ١٩٨٤ المروعة مع قرار الصادق المهدى باستخدام ميليشيات "البقارة" فى محاربة الجيش الشعبى لتحرير السودان ... لتضرم نيران الفوضى والدمار فى تلك البقعة من أرض السودان. وقد عمد كثير من الدينكا إلى النزوح نحو الشمال ليلحقوا بأقربائهم وعشيرتهم ممن يقومون بأعمال وضيعة مع "البقارة"، بيد أن الجبهة الإسلامية القومية كانت قد أقنعت البدو الرحل من قبيلة "الرزيقات" بمهاجمة أفراد من الدينكا فى كنيسة فى السابع والعشرين من آذار/ مارس ١٩٨٧، ومهاجمة آخرين، لاحقا، فى قطار أثناء محاولتهم الهروب، وقد قدرت الوفيات بنحو ١٥٠٠ قتيل.

وقد شهد عام ١٩٨٧ أيضا حملة جديدة فى منطقة "تالودى" بجبال النوبة فى شمال السودان بزعامة يوسف كوة. وفيما كان مفهوم "سودان جديد موحد" ذا جاذبية لدى البعض، فقد كان الخلاف متجذرا فى مقاومة القمع الواقع على الثقافات المحلية، وسلب ملكية الأراضى من قبل ذوى المصالح الزراعية الصناعية فى وسط السودان. إن الحرب والجفاف وطاعون الماشية الذى تسبب فى نفوق مليون رأس ماشية فى بحر الغزال أعالى النيل ... قد أدت إلى إحداث مجاعة ونزوح مليونى شخص، على وجه التقريب، إلى المدن الشمالية، فيما ارتحل آخرون صوب إثيوبيا. وفى عام ١٩٨٨، لقى ٢٥٠٠٠٠ شخص مصرعهم، وفقا للتقديرات، جلهم من المدنيين. بيد أن نجاحات القوات المسلحة السودانية كانت فى عمر الزهور، إذ لم يكتب لها البقاء طويلا، وخوفا من حدوث انقلاب ما أو التوصل إلى

اتفاق سلام كنتيجة لاتفاق الحزب الاتحادى الديمقراطى والحركة الشعبية لتحرير السودان فى أديس أبابا، تم تدشين انقلاب من قبل الجبهة الإسلامية القومية.

وبحكم اعتلاء الجبهة للسلطة، فقد شرعت فى التلويح بنذر الحرب، وعمدت إلى التوسع فى حجم الجيش والقوات الجوية، بيد أن تلك التدابير لم تفلح فى تطويق الجيش الشعبى لتحرير السودان. هذا، وقد تم إعداد قوة الدفاع الشعبى وتنظيمها لحماية النظام وترسيخ الطابع الدينى للحرب. ولقد أدى التجنيد الإجبارى إلى رفد قوة الدفاع الشعبى بعشرات الآلاف من المجندين الذين تلقوا تدريبا عسكريا محدودا وهزيلا، فيما تم إعطاؤهم الكثير من العظات والإرشادات الدينية قبل إرسالهم إلى أرض المعركة فى الجنوب حيث غالبا ما كانوا يذبحون على أيدى جنود الجيش الشعبى للتحرير المسلحين والمزودين بالعتاد على نحو أفضل من قبل "الدرج" الإثيوبية.

على أن الجيش الشعبى لتحرير السودان لم يكن يحارب القوات المسلحة السودانية فحسب، ولكن لكونه حليفا للدرج، فقد كان يحارب أعداء الدرج أيضا. لذا، فقد حارب الجيش الشعبى ميليشيات النوير، والجبهة الشعبية لتحرير أنواك غامبيلا، وكذلك جبهة تحرير أورومو، والتى تلقى كل منها بعض الدعم من الخرطوم. وجزاء عن تلك الجهود، فقد كُوفئ الجيش الشعبى لتحرير السودان بما يستحقه من قبل "الدرج" الإثيوبية. أما الجماعات الإثيوبية والإريترية المسلحة فلم تتلق إلا دعما محدودا للغاية من حكومات الخرطوم إلى أن هيمنت الجبهة الإسلامية القومية على مقاليد السلطة فارتأت مزايا فى إمداد المتمردين الإثيوبيين بالدعم اللازم لهجمة أخيرة يكون من شأنها الإطاحة بالنظام الحاكم فى أديس أبابا إلا أن انهيار النظام كان مفاجأة كبرى لجيش التحرير الذى حارب جيش "الجبهة الثورية الشعبية الديمقراطية الإثيوبية" المنتصر فى غامبيلا، دونما جدوى. هذا، وقد تم

ملاحقة جيش التحرير وطرده من الأراضى الإثيوبية، كذلك تم الاستيلاء على مقاره الرحيبة ومعسكراته التدريبية، ومعداته، وتم إغلاق محطة الإذاعة الخاصة به، وإخلاء مقاره السياسية فى أديس أبابا، فضلا عن تسليم الملفات الخاصة به والمحتفظ بها لدى "الدرج" إلى الحكومة السودانية. ولعل أسوأ ما فى الأمر ترحيل ما يزيد عن ٤٠٠٠٠٠ من الجنوبيين الذين كانوا يعيشون فى إثيوبيا من منازلهم وإرسالهم إلى السودان المكشر عن أنيابه. وفى أثناء ترحيل أولئك الجنوبيين، لقى العديد منهم مصرعه، بينما أجبر آخرون على الارتحال لمئات الكيلومترات سعيا وراء الأمن فى تطلبهم السلامة.

أما قرنق فقد تمكن لاحقا من تلقى بعض المساعدات من أصدقاء اكتسبهم خلال رحلاته العديدة فى ربوع إفريقيا، إلا أنه ما من شىء استطاع أن يعوض أو يحل محل المساعدات التى كانت تمنح من قبل الدرج. وقد استطاع قرنق أن يبقى جيشه، متباين العناصر، منتظما عن طريق إمدادات السلاح المستمرة. وحين تم إطاحة الدرج، جفت منابع الإمداد، وطفت الخلافات المكبوتة ضمن صفوف حركة/ جيش تحرير السودان على السطح.

ثـورة "الدكاتـرة"

إن الصدع الأكبر الذى شهدته حركة/ جيش تحرير السودان، والذى ما زالت آثاره قائمة إلى الآن، قد بدأ فى الثامن عشر من آب/ أغسطس ١٩٩١ ... ذلك الصدع الذى أحدثه كل من الدكتور/ رياك مشار تينى، من قبيلة النوير، والدكتور/ لام أكول أجاوين، من قبيلة الشلك، وغوردون كونغ شول، أحد مخضرمى الأنيانيا، من النوير. لقد كانت القيادة المبكرة، فى السابق، لحركة/ جيش تحرير السودان فى يد القيادة السياسية العسكرية العليا، ولكن ووفقا للام أكول الذى كان عضوا مناوبا

فى تلك القيادة، فإن أول اجتماع لها لم يعقد إلا بحلول أيلول/ سبتمبر ١٩٩١، والذى غالبا ما تمت الدعوة إليه نظرا لتوفر معلومات لدى جون قرنق بشأن الثورة المختمرة. وبالتبعية، رفض لام أكول ورياك مشار حضور الاجتماع خوفا من إلقاء القبض عليهما، حيث مكثا فى "ناصر" وقاما، مع غوردون كونغ، بتحرير كتيب حمل عنوان: "لماذا يجب أن يرحل جون قرنق الآن؟"، والذى سوغ ثلاثتهم، بموجبه، ثورتهم استنادا إلى "القيادة الديكتاتورية" التى ينتهجها قرنق، وفشل الجيش الشعبى لتحرير السودان فى كفاحه من أجل استقلال جنوب السودان. كذلك، فقد أشاروا إلى انتهاكات الحركة لحقوق الإنسان، والقادة الكبار الذين تم اغتيالهم وفقا لأوامر صادرة من قرنق، وكون القيادة السياسية العسكرية العليا لم تعقد اجتماعا لها إلا مرة واحدة على مدار ثمانى سنوات هى مجمل عمرها. لذا، فقد كانت عملية اتخاذ القرار حكرا على جون قرنق. وقد قام الثائرون الثلاثة بإطلاق اسم "فصيل ناصر" على تنظيمهم الوليد، إذ كانت أولى خطوات الإعداد للتنظيم قد تمت فى "ناصر" على الحدود مع إثيوبيا. هذا، وقد لاحت الطموحات جلية فى الثورة، إذ تطلع كل من مشار وأكول لاعتلاء قمة الزعامة فى جنوب السودان. ومنذ البدايات، تلقى الثائرون دعما وتأييدا من الخرطوم، وبمضى الأعوام ونظرا للإخفاقات المتوالية تم التحول، وبقوة، باتجاه الجبهة الإسلامية القومية. إلا أنه ما من شك فى كون إدانتهم ديكتاتورية قرنق وتطلعهم إلى مواجهة مبنية على تصميم وإرادة قد تناغما كثيرا مع مشاعر الجنوبيين وعواطفهم. كذلك، فإن الانقسام الذى أصاب حركة/ جيش تحرير السودان كان له ملمح جلى من انشقاق قبلى، إذ هرع الكثير من النوير إلى رياك مشار، فيما اتخذ "جيش التحرير" طابعا "دينكاويا" مهيمنا.

فى الأيام الأخيرة من أيلول/ سبتمبر ١٩٩١، شرعت القوى المتصارعة فى التقاتل فى وسط جونقلى، وفى أعقاب حملة شرسة للجيش الشعبى لتحرير

السودان، قاد رياك مشار جنوده ومدنييه، وجلهم من النوير، جنوبا وتوغلوا فى أراضى الدينكا حيث قتلوا الآلاف وسرقوا ممتلكاتهم وقطعان ماشيتهم. وحين دخلوا "بور"، موطن جون قرنق، قاموا بقتل المدنيين وتجريد الأراضى بالقضاء على كل دابة عليها قبل أن يتمكن قرنق من الوصول بجيشه وملاحقة المعتدين الذين تقهقروا صوب مواطنهم. لقد حظى رياك مشار، جراء ما قام به من أفعال، بالتأييد كمقاتل عظيم فى دوائر النوير، إلا أنها قد قضت على سمعته، بل من المحتمل أنها قد أدت إلى ترسيخ هيمنة قرنق على "جيش التحرير". وكردة فعل إزاء الخسائر المحققة، شن قرنق هجوما صاعقا على جوبا فى تموز/ يوليو ١٩٩٢ . وبعد أن أوشك أن يتم الاستيلاء على "عاصمة الجنوب"، وعقب توغل قوات "جيش التحرير" إلى القلب، تم دحرهم وطردهم ليمنوا بخسائر فادحة. وخلال الفوضى المتلاحقة التى أعقبت ذلك، قام كل من كاربينو كوانين بول وأروك تون أروك بالفرار من سجن مخيف تابع لجيش التحرير أودعهما جون قرنق فيه، لينضما إلى "فصيل ناصر". وفى السادس والعشرين من آذار/ مارس ١٩٩٣، توافدت الجماعات المختلفة المناهضة لقرنق وشكلت ما عرف بالحركة الشعبية المتحدة لتحرير السودان.

وبالإضافة إلى المعارضة التى قادتها "النوير"، شرعت الجبهة الإسلامية القومية فى دعم "جيش الرب للمقاومة" فى أوغندا كردة فعل تجاه تأييد يورى موسيفينى، رئيس أوغندا آنذاك، لحركة/ جيش تحرير السودان، ودعمه لجون قرنق، إذ كان كلاهما زميلى دراسة بجامعة دار السلام بتنزانيا خلال ستينيات القرن العشرين. أما "جيش الرب للمقاومة"، وهو جماعة وحشية تتسم بالغرابة وتعتنق "الوصايا العشر"، فكان بقيادة "جوزيف كونى" الذى استهل أعمال المقاومة من موطنه فى "الأشولى" بشمال أوغندا قبل القيام بقتل واختطاف وسرقة المدنيين

فى الاستوائية وغيرها. أما "قوة الدفاع الشعبية الأوغندية" فقد أخفقت فى الهيمنة على "جيش الرب للمقاومة" أو القضاء عليه. ولم يكن الجيش الشعبى لتحرير السودان أوفر حظا فى هذا الصدد، ولكن بما أن "جيش الرب للمقاومة" كان يمثل تهديدا للمدنيين بأكثر من تهديده لحركة/ جيش تحرير السودان، لم يكن للقضاء عليه أولوية على الإطلاق.

وكردة فعل إزاء التقاتل العشائرى المتبادل بين أفراد قبيلة النوير، والعلاقة الوثيقة فيما بين لام أكول وبعض القادة الكبار وبين الجبهة الإسلامية القومية، أسس رياك مشار "حركة استقلال جنوب السودان" فى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، والتى كرست جهودها لنيل الاستقلال، فيما أبقى لام أكول على الاسم القديم للحركة الشعبية المتحدة لتحرير السودان. وفى تلك الأثناء، انضم الاستوائيون إلى "قوة الدفاع الاستوائية" والتى كانت، هى الأخرى، مناهضة لجيش التحرير بزعامة جون قرنق. وفى الرابع من نيسان/ أبريل ١٩٩٦، توافدت جميع تلك التنظيمات إلى الخرطوم حيث وقعت فيما بينها ميثاقا سياسيا نادى بدولة فيدرالية وإجراء استفتاء يحدد الجنوبيون بمقتضاه تطلعاتهم السياسية، على أنه لم يتم تحديد موعد للاستفتاء المأمول. وفى ١٩٩٧، وقع كل من حركة استقلال جنوب السودان، وقوة الدفاع الاستوائية، ومجموعة بحر الغزال التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان، وجماعة استقلال جنوب السودان، ومجموعة "البور" ... اتفاق الخرطوم للسلام، فيما وقعت الحركة الشعبية المتحدة لتحرير السودان بقيادة لام أكول اتفاق فاشودة.

قام اتفاق الخرطوم للسلام بتجميع الجماعات المسلحة العديدة تحت مظلة قوة دفاع جنوب السودان، كما أتاح تكوين جناح سياسى هو "جبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة". كذلك، فقد أدى الاتفاق إلى نشأة "مجلس تنسيق جنوب

السودان"، والذى أدير لاحقا بواسطة رياك مشار لإدارة الأراضى المسيطر عليها من قبل الحكومة، وذلك فى جنوب البلاد. لقد كان اتفاق الخرطوم للسلام، وفقا لأعضاء قوة دفاع جنوب السودان، خطوة ضرورية باتجاه تحقيق الحكم الذاتى للجنوب. أما الجبهة الإسلامية القومية فقد نظرت إليه على أنه أداة لإضعاف حركة/ جيش تحرير السودان وآلية لتنمية الصناعة النفطية، إذ كان كثير من جنود مشار ينتمون إلى غرب أعالى النيل الغنى بالنفط.

كانت الاستخبارات العسكرية هى المسئولة عن إدارة "قوة دفاع جنوب السودان" وتوجيهها، وضمان ألا تمتلك "قوة الدفاع" كيانا يؤتمر به أو نفوذا سياسيا ما. ولافتقار كل من "قوة دفاع جنوب السودان"، و"جبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة" لزعامات قوية، لم تتمكنا من إحداث الضغط اللازم لضمان تحقيق كثير من شروط الاتفاق، وبخاصة الالتزام بإجراء استفتاء حول الحكم الذاتى لجنوب البلاد. وقد أدى ذلك إلى قيام رياك مشار بإنهاء تحالفه مع الجبهة الإسلامية القومية فى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، والرحيل إلى كينيا، وتكوين جماعة مسلحة أخرى على الفور، هى "الجبهة الديمقراطية الشعبية"، قبل أن يعاود الانضمام إلى حركة/ جيش تحرير السودان فى بدايات عام ٢٠٠٢ . أما فصيلا الترابى والبشير فقد تجادلا لاحقا حول أيهما المتسبب فى تقويض اتفاق الخرطوم للسلام ... ذلك التقويض الذى دفع حركة/ جيش تحرير السودان إلى الضغط على المجتمع الدولى، والذى قام بدوره بإغفال اتفاق الخرطوم وعملية السلام التى دعا إليها. إلا أن الجنود الذين خلفوا بعد رحيل مشار ظلوا أوفياء لاتفاق الخرطوم للسلام نظرا لانطوائه على منافع مالية، وللخوف من سيطرة الدينكا على حركة/ جيش تحرير السودان، فضلاً عن كراهيتهم لجون قرنق، وإيمانهم بأنهم الوحيدون الملتزمون بإنفاذ الحكم الذاتى للجنوبيين. وبعد رحيل رياك مشار، أصبح اللواء غاتلوك دينق رئيسا لمجلس تنسيق جنوب السودان.

وفى نيسان/ أبريل ٢٠٠١، قام دينق بجمع الأطراف حول اتفاق السلام وكذا الميليشيات المختلفة لاجتماع فى جوبا حيث انضمت إلى قوة دفاع جنوب السودان ليتم تنصيب باولينو ماتيب رئيساً للأركان.

من الحرب إلى السلام

بما أن النظام قد أوضح أنه سيقوم بالتفاوض مع الأحزاب السياسية الشمالية المعارضة فقط فى حالة فرضها تهديداً مسلحاً، فقد قامت تلك الأحزاب بتكوين التحالف الوطنى الديمقراطى فى أسمرا، وذلك بالتعاون مع إريتريا فى الحادى والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩ ولقد قام أحد عشر حزبا وما يربو على ثمانين منظمة مهنية تخصصية واتحاد عمال - جلهم من حلفاء حركة/ جيش تحرير السودان - بالتوقيع على ميثاق سياسى أصبحوا متعهدين بموجبه بالإطاحة بالنظام "الإسلاموى". فمنذ نشأة "التحالف الوطنى الديمقراطى" ناشد زعماؤه جون قرنق بالانضمام إليه، بيد أنه ورغما عن ترحابه بتكوين ذلك الكيان، إلا أنه لم يبد اهتماما يذكر بادئ الأمر. إن العقبة الرئيسية والعائق الأهم للتوصل لاتفاق ما قد تمثلا فى المقاومة التى أبداها أعضاء التحالف الرئيسيون للموافقة على مبدأ الحكم الذاتى للجنوب. إلا أنه وفى النهاية تم التوقيع على إعلان أسمرا، وذلك فى السابع عشر من حزيران/ يونيو ١٩٩٥، بواسطة الحركة الشعبية لتحرير السودان، والحزب الاتحادى الديمقراطى، وحزب الأمة، واتحاد الأحزاب الإفريقية السودانية، والحزب الشيوعى السودانى، وقوات التحالف السودانى، ومؤتمر البجا، واتحادات العمال، وعدد آخر من الكيانات "الكرتونية". وقد نادى إعلان أسمرا بحق تقرير المصير "كحق ديمقراطى لجميع الشعوب"، كما دعا إلى استفتاء حول أبيى وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق لتقرير ما إذا كانت ستلحق بالجنوب أم لا. أما موقفها من الشريعة فكان يدعو إلى عدم إقحام الدين فى السياسة.

وفيما يخص رئاسة التحالف الوطنى الديمقراطى، فقد منحت إلى جون قرنق، والذى اقترح بذكاء أن يكون الرئيس عثمان الميرغنى، زعيم الحزب الاتحادى الديمقراطى، فيما أصبح هو قائدا للجناح العسكرى. أما الأحزاب الشمالية فقد اتضح كون عناصرها محاربين غير أكفاء، ودائماً ما تشككت زعامات حركة/ جيش تحرير السودان فى أن نية تلك الأحزاب كانت الانقضاض على السلطة بالالتفاف عليها. إلا أن قرنق كان تواقا لاستغلال التحالف الوطنى الديمقراطى وزعيمه الرسمى عثمان الميرغنى لإرسال عدة رسائل: الأولى، قيام قائد سودانى مسلم بمحاربة النظام بالتحالف مع حركة/ جيش تحرير السودان، والتى لا يمكن وصمها بأنها "تنظيم كافر". الثانية، أن الوحدة ما بين مسلمى السودان ومسيحييه تعد أمرا ممكنا. أما الرسالة الثالثة فتذهب إلى كون الشماليين والجنوبيين يحاربون من أجل "الحرية". وتشير الرسالة الرابعة إلى أن ثورة حركة/ جيش تحرير السودان لم تكن تتعاون، مطلقا، مع إسرائيل ضد العرب. وأخيرا، فإن تلك الثورة قد مثلت تقدما على طريق "السودان الجديد".

وبالفعل، فقد كان ذلك هو ما شرع قرنق فى تنفيذه بعد الاستيلاء على الكرمك وأجزاء من جنوب النيل الأزرق فى كانون الثانى/ يناير ١٩٩٧ . هذا، وينظر إلى هذا الاستيلاء، على نطاق واسع، على أنه نصر مؤزر لحركة/ جيش تحرير السودان ... والذى لم يكن ليرى النور إلا من خلال الدعم الكبير المقدم من إثيوبيا بعد المحاولة الفاشلة التى استهدفت اغتيال حسنى مبارك فى حزيران/ يونيو ١٩٩٥ . وبالفعل، فقد قام اللواء الإثيوبى تسفاى جبرى كيدان بإخبار مؤلف الكتاب بأنه قد أصدر أوامره بالهجوم بالمدفعية على الكرمك السودانية، من ثنايا تلال موجودة فى الكرمك الإثيوبية المجاورة، بصحبة جون قرنق، ومالك عقار اير وجيشه، وتلا ذلك التوغل فى أعماق الكثير من المناطق ذات الكثافة السكانية الإفريقية

العالية فى جنوب النيل الأزرق، قبل الانسحاب من تلك الأراضى لصالح الجيش الشعبى لتحرير السودان. وفى هذه الحالة، تمكن الجيش الشعبى من الاحتفاظ بالكرمك وجنوب النيل الأزرق. وبالفعل، فقد أورد كيدان قيام المصريين بمراقبة قواته خلال مسارها المتقدم نحو سد الروصيرص ذى الأهمية البالغة.

أما الإثيوبيون فلم يقفوا عند النيل الأزرق، بل قاموا بالاستيلاء على خور منزا، وهو جزء من ولاية النيل الأزرق، وتسليمه إلى قوات التحالف السودانى التابعة للتحالف الوطنى الديمقراطى، ليتم استرداده من قبل الجيش السودانى قبل أن تتم استعادته ثانية بواسطة قوات التحالف. وقد أعقب ذلك قيام كل من إثيوبيا وإريتريا بالانضمام إلى أوغندا للقيام بهجوم شامل ضد الأهداف الحكومية فى جنوب السودان ... وهو الأمر الذى انطوى على نقل الدبابات والمدفعية وغيرها من إريتريا وإثيوبيا، مرورا بكينيا، إلى أوغندا، ومنها شمالا إلى الاستوائية، وجنوب بحر الغزال. إن جنود البلدان الثلاثة (إثيوبيا وإريتريا وأوغندا)، المتلقين أوامر قياداتهم العليا، قد قاموا بالتعاون مع الجيش الشعبى لتحرير السودان بالاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضى، وبذا فقد تغير مسار الحرب الدائرة تغيراً محورياً.

لقد توالت الانتصارات فى شرق السودان، وتحديدا بفعل مؤتمر البجا، وأسود الرشايدة الحرة، واللذين تحالفا – كشركاء متوجسين – فى الجبهة الشرقية، وتلقيهما دعماً كبيراً من إريتريا والجيش الشعبى لتحرير السودان. أما مؤتمر البجا فقد جاهد طويلا دفاعا عن حق تلك القبيلة الإفريقية المسلمة – الكبيرة والفقيرة . وعقب الانضمام إلى التحالف الوطنى الديمقراطى جرت محاولات التحول إلى حركة مسلحة، ولكن دونما طائل. و"الرشايدة" هم تجار عرب ورعاة إبل ارتحلوا من منطقة الخليج العربى صوب السودان فى أربعينيات القرن التاسع عشر. هذا، وقد تم دفع الرشايدة إلى الصراع من خلال التحالف الوطنى

الديمقراطي وتحت رعاية مبروك مبارك سالم، من كبراء القبيلة وعضو البرلمان السابق المنتمي إلى الحزب الاتحادي الديمقراطي، ورجل الأعمال الثري ذي العلاقات الوطيدة مع الإريتريين، وصاحب القدرة الفائقة على الخداع والمكيدة. أما "الجبهة الشرقية" فقد كانت إحدى ابتكارات الإريتريين ... تلك الجبهة التي وجهت قواتها العسكرية وأمدتها بالمعونة عن طريق قواعد على امتداد الخط الحدودي. وقد منح "لواء السودان الجديد" التابع للجيش الشعبي لتحرير السودان دعماً أكبر، والذي كان يحارب – ظاهرياً – بهدف تحرير السودان بأسره، فيما كان يعد، في الحقيقة، أداة هامة لإحداث انقسامات داخل القوات المسلحة السودانية وجَنْي ثمار الدعم الإقليمي ومنافعه. وقد ارتكن ذلك الهجوم إلى التركيز على عمليات الكر والفر على المنشآت النفطية وخطوط الإنتاج، وكذا التركيز على طريق الخرطوم/ بور سودان الحيوي، الأمر الذي أدى إلى ترحيل أعداد هائلة من الأهالي، فيما استطاعت "الجبهة الشرقية" فقط أن تهيمن على قطاعات صغيرة من الأراضي بالبلاد.

أما مشكلة اعتماد "الجبهة الشرقية" وحركة/ جيش تحرير السودان على بلدان الإقليم فقد تجلت حين اندلعت الحرب الإثيوبية/ الإريترية (١٩٩٨–٢٠٠٠). وبحلول عام ٢٠٠٠، كانت كل من إثيوبيا وإريتريا قد أعادت العلاقات الدبلوماسية مع الخرطوم. وقد أدت الحرب إلى قيام إثيوبيا بوقف كل دعمها للجيش الشعبي لتحرير السودان، والفصائل المتمردة الأخرى، فيما قامت إريتريا بتحجيم دعمها للثوار وسعت إلى استثمار سيطرتها الكاملة على "الجبهة الشرقية" كأداة للمساومة على النفوذ مع الخرطوم. إلا أن إثيوبيا لم تقم بشيء ألبتة لتسهيل محاولات الخرطوم المتكررة والفاشلة لإعادة السيطرة على جنوب النيل الأزرق، فيما ظلت إريتريا ترعى فصائل "التحالف الوطني الديمقراطي" المختلفة، وحركة/ جيش تحرير السودان، في أسمرا. وبالرغم من ذلك، عمدت الخرطوم إلى استثمار المناخ السياسي المواتي،

والموارد التى يمكنها استغلالها نتيجة كون السودان قد أضحى يصدر النفط ... لتحديث جيشها وتوسعة نطاقه وتسليحه تسليحا جيدا. إلا أن المعنويات ضمن صفوف القوات المسلحة السودانية قد ظلت متدنية، وتقوض هيكل القيادة بفضل حملات تطهير ارتكنت إلى البعد الأيديولوجى، فضلا عن أن عزلة السودان الدولية كانت تعنى عدم استطاعة قادة الجيش تلقى دورات تدريبية متقدمة بالخارج، على نحو سلس. بيد أن المشكلة الكبرى للقوات المسلحة السودانية كانت تتمثل فى فقدان الثقة فى الجيش الذى أضحى غير موثوق أو مؤتمن، إذ كان يتشكل، على نحو كبير، من الجنوبيين وأهالى جبال النوبة ودارفور، والذين لا يمكن الركون إليهم لمقاتلة أناس ينتمون إليهم بالفعل.

وبذا استمرت الحرب سجالا دون أن تكون هناك معركة حاسمة لطرف ضد الآخر. فعند مطلع عملية سلام "الإيقاد"، كانت الحكومة تسيطر على غالبية المدن بالبلاد، كما تحكمت – تحت رعاية قوة دفاع جنوب السودان، وميليشيات حليفة أخرى – فى جل أعالى النيل الكبرى والمناطق المجاورة للمدن الحصينة، وبخاصة آبار النفط التى لم تكن أبدا مهددة تهديدا بالغا خلال الحرب ... مناطق حيوية من الاستوائية بواسطة "قوات دفاع الاستوائية"، وأراضى المورلى فى جنوب شرق جونقلى من خلال السلطان إسماعيل كونى، وأجزاء من بحر الغزال الغربية بواسطة اللواء التوم النور من "قوة دفاع جنوب السودان". أما الحركة الشعبية لتحرير السودان فسيطرت على أراض كثيرة فى الاستوائية، وجنوب جونقلى موطن دينكا البور، ومعظم ولاية "واراب" التى تقطنها أغلبية "دينكاوية"، وبحر الغزال الشمالية، وولاية البحيرات، فضلاً عن مدينة رمبيك الجنوبية. وخلال المراحل الأخيرة من الحرب، استولى الجيش الشعبى لتحرير السودان على "راجا" فى بحر الغزال الغربية، إلا أن معظم أراضى الجنوب الغربى ذى الكثافة السكانية

المنخفضة لم يتم السيطرة عليها من قبل أى فريق. وبما أن شجاعة جنود الجيش الشعبى لتحرير السودان والتزامهم أمر مؤكد لا يجوز التشكك فيه، إلا أن الحقيقة هى أن أبرز الإنجازات العسكرية لذلك الجيش كانت بفضل دعم إثيوبيا والمعسكر الاشتراكى الشرقى له أثناء السنوات الأولى للحرب، ودعم إريتريا وإثيوبيا وأوغندا له لاحقاً.

حركة/ جيش تحرير السودان

التنظيم/ التوجه/ الزعامة

إذا توخينا الدقة، فإن الصراع الذى نتحدث عنه ليس صراعا مناهضا للإمبريالية، ورغما عن ذلك يمكننا ملاحظة نقاط عديدة للتشابه بين حركة/ جيش تحرير السودان فى حربها الممتدة لنحو ٢٢ عاماً، وبين حركات التحرر الإفريقية المنتمية إلى جيل سابق. إلا أنه، وعلى خلاف العديد من تلك الحركات، فقد سيطر العسكر على حركة/ جيش التحرير منذ نشأتها. وحين أخذ الهدف الذى كانت تسعى إليه، بعين الاعتبار، والمتمثل فى الجهاد للدفاع عن كرامة الأفارقة وصون ثقافاتهم ... يمكننا مقارنتها بحزب المؤتمر الوطنى الإفريقى، إلا أن اهتمامها الأوحد كان بالحرب كوسيلة لتحقيق هدفها المنشود. لذا يمكن مقارنتها، على نحو أدق، "بالحركة الشعبية لتحرير أنجولا"، أو "بجبهة تحرير موزمبيق"، أو "بحركة المقاومة الوطنية/ أوغندا"، أو "بجبهة التحرير الشعبية لإريتريا"، أو "بالجبهة الشعبية لتحرير تيغرى"، وجميعها قد تبنت الصراعات المسلحة كمنهج عمل. وقد واجهت حركة/ جيش تحرير السودان ، مثلها فى ذلك مثل الجماعات المذكورة آنفا، نظاما متجذرا لا يعتزم الرحيل مما جعل الحرب تطول كأن لا نهاية لها. بيد أنه، وعلى خلاف تلك الجماعات، لم تهزم حركة/ جيش تحرير السودان خصومها

عسكريا، بل كانت بحاجة إلى المجتمع الدولى لوضع نهاية للحرب الدائرة آنذاك.

وهناك قاسم مشترك آخر ينتظم تلك الجماعات ألا وهو اعتناق المفهوم الماركسى/ اللينينى بشأن التنظيم الحزبى، والاستراتيجية المتبناة، وأسلوب إدارة المعارك، بل والأهداف المتوخاة. فإذا ما تم النظر، على نحو ارتجاعى، إلى المفهوم الماركس/ اللينينى الذى تبناه قرنق وحركة/ جيش تحرير السودان، لوجدناه ضحلا ساذجا، إذ لم تبذل محاولات جادة لتطويع المفهوم لواقع جنوب السودان ومعطياته، بل كان أسلوبا انتهازيا لتلقى الدعم العسكرى من "الدرج" الإثيوبية، والمعسكر الاشتراكى الشرقى. أما الماركسية فقد أثبتت قابلية ملحوظة لإحداث مواءمات ابتكارية فى عديد من التجارب المختلفة، كذلك ثبت نجاحها فى بلدان "العالم الثالث"، إلا أن النهج العسكرى و"ماركسية الدولة" المنتهجة من قبل "الدرج" الإثيوبية، والمعتنقة تماما بواسطة جون قرنق، فلم يكن لهما أدنى فاعلية، إذ أورد "ريتشارد غيبسون" فى كتابه "حركات التحرير الإفريقية: الصراعات المعاصرة ضد حكم الأقلية البيضاء" (١٩٧٢)، ما يلى:

"فى حين أدرك الكثيرون أن القوة السياسية تنبع من فوهة البنادق، أخفق كثير ممن سيضحى ثوريا، عما قريب، فى الالتفات إلى حكمة ماو تسى تونغ القائلة إن الحرب الثورية هى حرب الجموع والجماهير، تلك الحرب التى لا يمكن إذكاء شعلتها إلا بحشد الجماهير والارتكان إليها".

لقد فطن قرنق تماماً فى "سودانه الجديد" إلى الاختلالات العميقة فى البلاد ما بين كتلة إثنية مغلقة تمثل الدولة وأغلبية مهمشة مسلوبة الحقوق تحيا فى التخوم. إلا أن قرنق وفصيله قد أخفقا فى ترجمة ذلك الحدس الرؤيوى إلى برامج ناجزة. هذا، ولم تكن المشكلة فى بناء قرنق لهيكل حركة/ جيش تحرير السودان ارتكانا إلى مجتمعه الدينكاوى فحسب، بل تبدت جلية لأنه فيما ابتكرت الحركات التحررية

الأخرى برامج استقطبت جماعات شتى مما أسهم فى تخفيف حدة طابعها الإثنى، لم تعمد حركة/ جيش التحرير إلى القيام بذلك مطلقا.

وجدير بالذكر أن حركة/ جيش تحرير السودان قد واجهت مشكلات الحشد والتعبئة فيما لم تواجه الحركات والتنظيمات الأخرى بالإقليم أمثال تلك المشكلات. ولعل أبرز تلك المشكلات قدرة حكومات الخرطوم على صياغة الحرب وفق مصطلحات دينية تعمل على إبراز الأمة الإسلامية كما لو أنها مهددة من قبل حركة/ جيش تحرير السودان التى تسيطر عليها أغلبية مسيحية وكافرة. أما فى إريتريا وإثيوبيا وأوغندا، فلم يكن للدين ذلك الضرب من الدلالة ألبتة، ففى تلك البلدان لم يكن لدى الحركات الثورية أدنى غضاضة فى أن تنشط فى ظل الدين السائد فى أى منها. كذلك، فقد قامت حكومات الخرطوم بالتوظيف الماكر للعنصر العرقى ضد حركة/ جيش تحرير السودان، وهو الأمر الذى لا يمكن حدوثه، بأية حال من الأحوال، فى إريتريا وإثيوبيا حيث انبثقت الجماعات من قطاعات المجتمعات المهيمنة بها. وفى جنوب السودان، فإن معظم الأهالى هناك هم من "الرعاة النيليين" الذين يعلون كثيرا من قدر المهارات الحربية والقتالية، فضلا عن اتسامهم بالاستقلالية الشديدة. إن جبهة التحرير الشعبية لإريتريا، والجبهة الشعبية لتحرير تيغرى، وحركة المقاومة الوطنية/ أوغندا قد تشكلت، فى غالبيتها، من فلاحين ثبت كونهم أكثر استجابة للتنظيم والانضباط. أما الرعاة، فمن الممكن أن يكونوا جنودا ذوى شأن وأهمية، إذا ما تم تحفيزهم وقيادتهم على نحو كفء، ولكن الواقع هو على خلاف ذلك. إن سوء معاملة الاستوائيين من قبل الجيش الشعبى لتحرير السودان ذى الأغلبية الدينكاوية يعنى أنه رغما عن كون الاستوائيين من أشد مؤيدى الانفصال، إلا أنهم لم ينضموا لجيش التحرير بأعداد كبيرة. وفى غياب أيديولوجية ملائمة للجنوبيين، ارتكن الحزب/ الجيش، بشدة، إلى

العنف بحق المدنيين،

كذلك، فمن مسببات الشقاق والالتجاء إلى العنف غلبة النهج "الفصائلي" والذى يعد سمة المناخ السياسى لحركة/ جيش تحرير السودان ... فالطابع الغالب على المجتمع الجنوبى يتسم بالقبلية وبدرجة عالية من اللامركزية، إلى جانب الإعلاء من شأن القيم الحربية والقتالية، وسيادة ثقافة السطو على قطعان الماشية من قبل الرعاة، ومحدودية الأثر الحداثى، والصراعات ما بين الرعاة والمزارعين. وفضلا عن ذلك، ففى ظل غياب أيديولوجية مكينة ومؤسسات ناجزة، يغدو الطابع القبلى ركيزة حركة/ جيش التحرير. وعلى الدوام، عارض جون قرنق مفهوم "المؤسساتية" فى أروقة حركة/ جيش التحرير إذ كان السماح بوجودها يعنى تهديدا لحكمه الفردى المطلق. وبالتبعية، انصبت المعارضة على شخص قرنق، وجرت خارج التنظيم الرسمى لحركة/ جيش التحرير، كذلك فقد انبنت المعارضة على القبلية والعشائرية، واتخذت طابعا اتسم بالعنف. إن إخفاق حركة/ جيش تحرير السودان فى إضعاف الهوية القبلية البدائية والقيم القتالية، بالإضافة إلى عدم استتباب الأمن على نحو مستدام، قد مثلا تربة خصبة لتفشّى "الفصائلية" ... فالذين قادوا الحركة، وحكومة الجنوب لاحقا، كانوا هم أنفسهم نتاج المجتمع بكل ما حوى من متناقضات، وانبنت سلطتهم ونفوذهم على البعد القبلى العشائرى، والوضع الإقليمى، والفصائلية بقدر انبنائها على المناصب الرسمية التى تبوّءوها. وحين كانوا يجابهون بتحد أو يخشون تضعضع سلطاتهم ونفوذهم، غالبا ما كانوا يهرعون لمجتمعاتهم طلبا للعون والغوث.

إن مجتمع جنوب السودان يعد من أكثر المجتمعات "لامركزية" فى العالم. وبينما تتسم بعض القبائل، كالأزاندى، والأنواك، والشلك بقدر نسبى من المركزية تحت إمرة ملوك ذوى سلطة ونفوذ فعليين، إلا أن ذلك يعد استثناء، فالنمط الغالب

هو للنيليين Nilotics الذين يحيون فى جماعات لا مركزية حيث رؤساء القبائل هم المسئولون أمام القبائل، بيد أنهم لا يملكون سوى نفوذ ضئيل. هذا، وينحو بعض علماء الأنثروبولوجيا إلى اعتبار "الدينكا" (الذين يمثلون حوالى ٤٠٪ من تعداد السودانيين الجنوبيين) كشعب، واعتبار عشائرها العديدة، الذين يتقاتلون على نحو متواتر، كقبائل. أما "النوير" (ثانى أكبر قبائل الجنوب) فيعرفون باستيلائهم على أجزاء كبيرة من أراضى من يجاورونهم، على امتداد قرون عديدة، فى حين يتقاتلون فيما بينهم عندما لا يكون الاهتمام منصبا على السطو على قطعان وأراضى الآخرين.

كذلك، فمما يزيد "الفصائلية" احتدام الصراع ما بين القبائل الرعوية وأشباه الرحل كالدينكا والنوير والمورلى وتوبوسا وقبائل أخرى، وبين المزارعين المستقرين، وهو ما أسهم، على نحو كبير، فى انقسام الجنوبيين. وحين تم الإعلان عن اتفاق أديس أبابا عام ١٩٧٢، حظى مزارعو الاستوائية ، لتميزهم التعليمى عن الرعاة، بدور بارز فى سلك الخدمة المدنية (العامة). إلا أن رعاة الدينكا هم من استأثر بالهيمنة السياسية، مما أفضى إلى التصارع ما بين الفصيلين، وهو نمط تكرر فى حقبة ما بعد "اتفاق السلام الشامل".

وبالرغم من أن القبائل فى جنوب السودان لها ثقل كبير، إلا أنه لا يمكن مساواتها بالفصائل السياسية. فالقبائل النيلية ذات النزعة اللامركزية تتسم بالتنوع والتمايز، بل إن القبائل ذات التراتبية الهرمية كالشلك والأنواك والزاندى غالبا ما تنقسم فى تأييدها للزعماء الإقليميين. وفى حين يمكن بسهولة تأجيج التعصب القبلى واستثارته، فإن التزاوج فيما بين القبائل ذائع فى جنوب السودان، لذا فالهويات القبلية دائما ما تكون فى حراك حيث يتم إذابة القبائل الصغيرة واستيعابها من قبل قبائل كبيرة بأسلوب سلمى عادة. أما القبيلتان اللتان يتم

اعتبارهما الأكثر عدائية، وهما الدينكا والنوير، فعادة ما يتآزران فى حالة ما إذا تم تهديد إحداهما. لذا، فإن إحراز الزعامة ينصرف بالضرورة إلى بناء تحالفات قبلية وعشائرية بينية (عبر الأقاليم المختلفة)، الأمر الذى دائما ما يكون عرضة للقلاقل وعدم الاستقرار. إلا أن الأمر الهام، فى هذا الصدد، هو إخفاق حركة/ جيش تحرير السودان على امتداد ٢٢ عاما من الحرب فى إرساء جيش وزعامة سياسية متحدة إثنيا لمجابهة الشمال، فيما استغلت الحكومات الشمالية المتعاقبة ذلك الضعف لتعميق الانقسامات ومفاقمتها، وتأليب الجنوبيين ضد بعضهم البعض.

وبالرغم من تلك النقائص، فإن حركة/ جيش تحرير السودان لها أتباع ومريدون، وذلك بسبب الدعم المقدم من قبل الجنوبيين لأية حركات وتنظيمات تنجح فى تحدى الشمال ومجابهته. ونظرا لدعم الرئيس الإثيوبى الأسبق/ منغستو هايلا مريام لحركة/ جيش تحرير السودان بالعتاد العسكرى واللوجيستى، فقد استطاعت أن تمارس القتال. إلا أن العاقبة تمثلت فى حرب قبلية شاملة أدت إلى طرد العنصر العربى من قلب جنوب السودان. وقد كان ذلك على النقيض تماما مما تشدق به قرنق فى بلاغاته الخطابية، إلا أن ذلك، وليس المفاهيم العنيفة "لسودان جديد"، هو ما حفز الجنوبيين وعناصر من حركة/ جيش تحرير السودان. وبالفعل، فقد كان مألوفا أن يتم إخبار المرء، بواسطة كبار مسئولى الحركة فى الأراضى المحررة، أنه رغما عن التزام قرنق وحركته بخلق "سودان جديد"، إلا أنهم يعدون انفصاليين بحق.

وبالرغم من أن الأيديولوجية والبرامج السياسية التى وضعتها الجبهة الشعبية لتحرير تيغرى، وجبهة التحرير الشعبية لإريتريا، وحركة المقاومة الوطنية/ أوغندا ... قد وسعت دائرة صراعاتها، وعملت على تحجيم "القبلية"، فضلا عن إعطائها رؤية عالمية للتحرر، إلا أن ماركسية حركة/ جيش التحرير المبكرة والتى تم تلفيقها

من قبل جون قرنق ومنغستو هايلا مريام لم تكن لها رؤية فيما يخص مشكلات جنوب السودان أو الكيفية التى تلزم لإعلان "حرب شعبية". وعلى العكس، واتباعا لهايلا مريام، عمد قرنق إلى تدابير سلطوية صارمة لتثبيت أركان قوته فى الحركة. ولقد كان ذلك أمرا ميسورا لأن معظم قادة الحركة الأوائل، وجميع المنتمين إليها كانت لهم خلفية عسكرية، فهم يحترمون الكيان الهرمى، ويطيعون الأوامر بلا نقاش، فضلا عن قبولهم تشديد قرنق بشأن الانضباط والالتزام. أما الاستثناء، فقد تمثل فى تشكيل جماعة "أبناء قرنق"، والذين لم يكن لهم جذور قبلية عميقة، ولم يحظوا بمناصب عسكرية رفيعة، إلا أنه قد تم اعتبارهم، مبكرا، أذكياء وأوفياء، وتم دفعهم للتحليق فى فلك "قرنق"، وأغدقت عليهم امتيازات خاصة. ومن ضمن من انتظمتهم جماعة "أبناء قرنق" ... باقان أموم، ودينق ألور كول، ونيال دينق نيال. لقد كان هؤلاء استثناء فى تنظيم كان ينظر لغير العسكريين بارتياب وتشكك. أما قرنق، فقد عمد إلى بناء جيشه بجعله يضم شبابا أكثر قابلية لإطاعة الأوامر الصادرة إليهم دونما أدنى نقاش حتى لو كان ذلك يعنى أن يساقوا إلى حتوفهم، حيث لقى كثير منهم ذلك المصير بالفعل.

هذا، وقد ذهبت استراتيجية الجيش الشعبى لتحرير السودان إلى عدم حشد الجماهير وتعبئتها سعيا نحو هدف سياسى، بقدر ما سعت إلى الاستيلاء على مقدرات السلطة، ثم استغلال تلك السلطة لإحداث تحولات جذرية. وقد عكس هذا نهج "اشتراكية الدولة" (أو بعبارة ألطف: "الستالينية الإفريقية" لهايلا مريام). ففى ظل حكم مريام لإثيوبيا، استغل الجيش الشعبى للتحرير سلطة الدولة الإثيوبية كجزء من هياكل سيطرتها وتحولاتها.

إن العقيدة العسكرية للجيش الشعبى لتحرير السودان كانت مستقاة، بدورها، من فلسفة "الدرج" الإثيوبية وممارساتها، بما فيها الالتجاء للعنف والتجنيد

الإجبارى. ووفقا للفريق متقاعد/ ألفريد لادو غور، "فقد كان يجب أن تكون الأراضى المحررة نواة "لدولة جديدة"، بيد أنه – وفى المقابل – فقد وقعت تلك الأراضى فى قبضة عدد من القيادات العسكرية فاستخدموها بغية الإثراء الشخصى". أما العاقبة فكانت تتمثل فى رؤية عسكرية قصيرة المدى تتناقض تماما مع مفاهيم الصراع الممتد المنبنى على رؤية طويلة الأمد. ولقد كان الجيش، وليس الشعب، بؤرة اهتمام مشروع جون قرنق. فوفقا لبيتر أدوك نيابا، وهو قائد متقاعد، "فقد أجهضت الآراء المخالفة بالكلية، وتم الشروع – بالفعل – فى حملات لتهميش وإقصاء وتشويه سمعة السياسيين والمثقفين". وبالتوازى، جرت حملة اعتقالات موسعة شملت العديد من الرموز البارزة فى صراع التحرر من أمثال جوزيف أودوهو، ومارتن ماجير، وكواك ماكوى ميار، وكاربينو كوانين بول، وأروك تون أروك، كما تم قتل عديد آخرين. وبالفعل، فقد أنشأ قرنق أرخبيلا من السجون حيث اعتقل الآلاف فى ظل أجواء غير آدمية وجرى تعذيبهم ... تلك الممارسة التى استمرت خلال حقبة ما بعد الصدام.

هذا، وقد مارس قرنق سلطاته من خلال الاحتفاظ بسيطرة كاملة على العتاد العسكرى والمؤن، وعن طريق تفتيت السلطة العسكرية والسياسية على المستوى المحلى، وتعيين مؤيديه فى مناصب قيادية هامة، وإصدار أوامره للقيادة العليا للجيش بالتعامل مباشرة مع القادة المنشقين، وقد أسهم ذلك كله فى إضعاف المقدرة العسكرية لمؤسسة الجيش على نحو كبير. أما سالفاكير فقد أخبر مؤلف الكتاب بأنه حين كان يعمل رئيسا لأركان الدفاع، لم تكن لديه سلطة إعطاء أوامر ميدانية للقادة البارزين، والذين كانوا يتبعون قرنق ويأتمرون بأمره. كذلك فإن كبار مسئولى الأمن فى كل من إثيوبيا وإريتريا أبلغوا المؤلف بصياغات شبه متطابقة، كيف قوبلت جهودهم فى التدريب وخلق قوة قتالية متخصصة فى صفوف الجيش

الشعبى للتحرير بالتجاهل والازدراء من قبل جون قرنق. وقد تمثلت العاقبة فى جيش يعتمد "كلية" على زعامة فردية مهيمنة، وكما اتضح بجلاء فى السنوات التى أعقبت اتفاق سلام التاسع من كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٥ ... جيش يسرع فى اللجوء إلى الانتقام والأخذ بالثأر، وسرقة قطعان الماشية، ومتابعى الاهتمامات القبلية.

وبالرغم من أن جبهة التحرير الشعبية لإريتريا، والجبهة الشعبية لتحرير تيغرى كانتا تنشطان فى مجتمعات يغلب عليها الطابع الإقطاعى، إلا أنهما كانتا قد قامتا بتنفيذ مشروعات تنموية تحويلية، كمشروعات استصلاح الأراضى، وإنشاء هيئات الإدارة المحلية، والميليشيات المراقبة مجتمعيا، والعمل للنهوض بحقوق المرأة ... وهلم جرا. أما حركة/ جيش تحرير السودان فلم تتبن مطلقا أية أهداف ثورية. وبالفعل، فحين تم الإطاحة "بالدرج" الإثيوبية، أظهر قادة الحركة أنفسهم على أنهم مسيحيون مخلصون، ومحافظون "اجتماعيا"، لا تتعدى رؤاهم الطرح الرسمى الداعم "لسودان جديد" وهو ما لم يرتضه، فيما عدا قرنق، كثيرون منهم. إن هؤلاء لم يكن حافزهم "رؤية شاملة جامعة"، بل ولا حتى "وطنية سودانية جنوبية جامعة"، وإنما مجرد رغبة فى اقتطاع أراض يمكن للأفارقة العيش عليها بعيدا عما تفرضه "الصفوة النهرية العربية الإسلامية" فى الخرطوم.

فإذا كان لدى كل من جون قرنق، وحركة/ جيش تحرير السودان الرغبة فى إجراء تغييرات تحويلية، لكانا ووجها بعقبات جسام فى جنوب السودان، حيث لا يمكن لمعظم المزارعين الوصول إلى أدوات الإنتاج الرئيسية، وكذا الأرض والعمالة. كذلك، فلا يوجد فى جنوب السودان سوى قدر ضئيل من تراكم الفوائض المستخلصة بواسطة كبار مالكى الأراضى، وطبقة الإقطاعيين، والمزارعين الرأسماليين. وبالرغم من تمضية بعض المنتمين لحركة/ جيش تحرير السودان

لعدة سنوات فى كوبا، إلا أنه لا يوجد دليل، تقريبا، على أنهم قد تأثروا بالكم الضخم من الكتابات الثورية من ماوتسى تونغ إلى بيدرو كابرال. ومرة أخرى، كانت حركة/ جيش تحرير السودان على النقيض تماماً من تنظيمات ثورية أخرى فى القرن الإفريقى حيث تظهر النظرية الثورية بجلاء تام ضمن برامج تلك التنظيمات وجدالاتها. وبالفعل، وبعدما تم الإطاحة "بالدرج" الإثيوبية، أقامت حركة/ جيش تحرير السودان علاقات وثيقة مع منظمات مسيحية دولية، مثل منظمة التضامن المسيحى الدولية ببريطانيا، ومحفظة السامرى بالولايات المتحدة الأمريكية، والأخيرة بقيادة زعيميها المبشرين الإنجيليين البارزين بيلى غراهام وابنه فرانكلين، واللذين كانا قريبين من دوائر الحزب الجمهورى بعلاقاتهما الجيدة مع جورج بوش (الابن). ولكون قرنق ديكتاتورا، فلم يخطر بباله مطلقا أن ضعف "الحركة" كان بسبب علاقاتها الواهية مع الجنوبيين، وفاته أن الجنوبيين هؤلاء، وليس الأجانب، هم السبب الحق لتقوية فاعليات تلك الحركة.

حركة/ جيش تحرير السودان، الإدارة، والعلاقة مع الشعب

إن حركات التحرر فى القرن الإفريقى، عامة، لها دوائر سياسية وعسكرية موحدة ومميزة على امتداد مسيرة الكفاح المسلح، وقد عمدت حركة/ جيش تحرير السودان إلى تطوير ذلك النمط كأداة لضمان وحدة الهدف والقيادة. إلا أنها كانت تحت قيادة قرنق يعوزها التمويل، وتأتى فى مرتبة تالية للجيش، كما لم تكن كيانا فاعلاً على الإطلاق. ويمكن ملاحظة ذلك عند النظر إلى الاهتمام الضئيل الذى أولته الحركة لمبدأ "الحكم الرشيد" داخل الأراضى المحررة. كذلك، فقد احتكر قرنق فاعليات العلاقات الخارجية للحركة بدءا من حلفائه الإثيوبيين ومرورا بعلاقاته الوثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

إن فقدان الحركة لمنطقة قاعدية، وحرمانها من دعم "الدرج" الإثيوبية بعد عام ١٩٩١، وكذا التحديات التى واجهت أيديولوجية الحركة نتيجة لانتهاء الحرب الباردة، بالتوازى مع الانقسامات فى الحركة من قبل رياك مشار ولام أكول وغوردون كونغ وآخرين غيرهم ... أدى ذلك كله إلى تشجيع الكثير ممن كانوا أتباعا سلبيين إلى مطالبة قرنق بأن يكون مسئولا، على نحو أكبر، أمام أعضاء الحركة. وقد تبلور ذلك فى عقد الحركة لأول مؤتمر لها فى "شقدم" بشرق الاستوائية فى الفترة الممتدة ما بين الثانى من نيسان/ أبريل ١٩٩٤ والحادى عشر منه. وقد حضر المؤتمر ٥١٦ مندوبا، تم اختيار معظمهم من قبل قرنق، فيما أُختير الآخرون من قبل سلطات الحركة، أما الحضور، فقد مثل المدنيون ٤٠٪ فقط، وكان قرنق يرغب فى تحجيم إسهاماتهم. هذا، وقد كان أحد أبرز محاور المؤتمر الحاجة إلى تشكيل حكومة محلية مسئولة وناجزة. كذلك، فقد أبرز المؤتمر تأييد أغلب المندوبين لاستقلال الجنوب.

لقد أرسى الاجتماع المذكور مسئوليات قرنق ونائبه سالفاكير، وصلاحياتهما. أما الإصلاحيون، فقد استبشروا خيرا بهذا الاجتماع لإيمانهم ببداية تشكل عهد جديد للعلاقة ما بين حركة/ جيش تحرير السودان وعناصر المجتمع المدنى بجنوب البلاد. بيد أن المؤتمر لم يسفر فى النهاية عن شىء ذى بال، إذ واصل قرنق معارضته لمفهوم "المأسسة"، كما ظل مفهوم "المحاسبية" فاترا ضعيفا، ولم يتم تشكيل حكومات محلية "حقيقية". كذلك، فلم تعقد اجتماعات أخرى فى حياة قرنق، ولم يجتمع "مجلس التحرير الوطنى" المعين إلا أربعة اجتماعات فى الفترة ما بين عام ١٩٩٤ وعام ٢٠٠٠ . وفضلاً عن ذلك، فقد واصل قرنق تسريحه لأغلب قيادات الحركة، والجيش، والسلطات المدنية. ووفقا للدستور التمهيدى، فلا يمكن عزل قرنق إلا إذا صوت على ذلك ما لا يقل عن ٧٥٪ من حضور "اجتماع وطنى غير عادى"

يدعى له بواسطة ٧٥٪ من أعضاء "مجلس التحرير الوطنى"، الأمر الذى أدى ، فى الواقع، إلى استحالة الإطاحة بقرنق. ويعد مرور عامين، ووفقاً للـ African Rights البريطانية، "خلص الجنوبيون إلى أن اجتماع الحركة لم يكن إلا أحجية"، فى حين ذهب أويستين رولاندسن، على نحو أكثر دقة، إلى القول إن "تنفيذ الإصلاحات، على المستوى الوطنى، قد تعثر فى أعقاب ذلك الاجتماع مباشرة". أما التغيير الصارخ للغاية خلال الأعوام الستة التى أعقبت "المؤتمر الوطنى" فكان قيام حركة/ جيش تحرير السودان بتبنى نبرة خطابية جديدة شددت على "الديمقراطية" ... تلك الممارسة التى لم تر النور مطلقا.

إلا أن الإخفاقات المتوالية "للحوكمة" المحلية فى تسعينيات القرن العشرين قد أفضت إلى الحاجة إلى إحداث تغيير ما. وقد تمثل ذلك فى الكتيب الذى ألفته الحركة الشعبية لتحرير السودان ونشرته عام ٢٠٠٠ باسم "السلام من خلال التنمية: وجهات النظر والتوقعات فى السودان"، والذى دعا إلى الديمقراطية التعددية والحوكمة وإنشاء منظمة "الخدمة المدنية فى السودان الجديد". بيد أن المنظمة قد ولدت عشية عملية السلام، ولم تعمل أبدا بمعزل عن حركة/ جيش تحرير السودان، فضلا عن أنه لم يكن لها ثقل سياسى يذكر. لقد كان الغرض من إنشاء تلك المنظمة إضفاء شرعية على حركة/ جيش تحرير السودان بتحويل اهتمامها (أو أن تبدو وكأنها تقوم بذلك) من الشئون السياسية إلى الحوكمة والتنمية، ومن ثم القدرة على استقطاب أموال الجهات المانحة. إلا أن معظم قيادات المنظمة كانوا من العسكريين المنتمين للجيش الشعبى لتحرير السودان ممن تركوا العمل به، وقد أدى ذلك إلى تداخل الدوائر المدنية والعسكرية من خلال الهيمنة والروابط الشخصية، وكانت هناك روح عسكرية سائدة على الدوام. وبالفعل، فقد ارتكنت الإدارة المبكرة لحركة/ جيش تحرير السودان إلى خليط من القوى

العسكرية والتنفيذية والقضائية والتشريعية، فى حين كانت قيادة عجلة الحرب وإدارة المناطق المحررة فى يد قيادة عليا تكونت من خمسة أفراد، بالتعاون مع هيكل هرمى من المسئولين السياسيين، والقادة، والقضاة العسكريين. أما مهمتهم الأساسية فكانت تتمثل فى حشد الموارد وتعبئتها لأغراض الحرب، وقد تضمن ذلك: التجنيد الإلزامى، والإمدادات التموينية، وأعمال الحمولات ... وكلها أعمال قد لاقت استياء من الأهالى، فى حين فشلوا فى إرساء مؤسسات تكون مسئولة أمام الجماهير وتهدف إلى الوفاء باحتياجات المدنيين.

بيد أن الملمح الصارخ فيما يخص الحكومة المحلية فى جنوب السودان الخاضع لحركة/ جيش تحرير السودان كان نقص إمدادات الحكومة للخدمات، والمدى الزمنى الذى أسهمت منظمات المجتمع المدنى خلاله فى ملء هذا الفراغ. فبدون القدرة على توفير الخدمات أو الإدارة الكفء لمن يقومون بتوفيرها، وذلك من قبل حركة/ جيش تحرير السودان، كانت الوكالات العالمية تعمل فى فراغ سياسى، كما كانت عرضة لممارسات قسرية وتدابير تعسفية، أو العمل وفقا لأهداف قيادات الحركة. وتمثلت المحصلة غالبا فى عجز عن توفير الخدمات، وفى ظل غياب رؤية مستقبلية صائبة، فإن المنظمات غير الحكومية عادة ما أضحت مهدرة الطاقات منعدمة الكفاءة. كذلك، فقد تلاعبت عناصر حركة/ جيش التحرير بتلك الوكالات لاستغلالها لمصالحها الشخصية وصالح الحركة. وفيما يخص عمليات توجيه الطعام إلى غير وجهته فقد كانت ذائعة، حيث جرت فى كثير من الأحيان بإذعان المانحين الدوليين أو حتى بتخطيطهم كأداة لدعم الحركة. وبدون التوجيه من قبل القيادة (المتمثلة فى شخص جون قرنق)، لم تقم الحركة بالوفاء بالتزاماتها كحكومة، وتطلعت إلى "المجتمع الدولى" لإمدادها بالمؤن والموارد، وكذا بالعاملين المهرة. ونتيجة لذلك، لم تملك الحركة، مطلقا، المهارات اللازمة لتسيير أعمال

الحكومة، كما بدا جليا للغاية فى حقبة ما بعد ٢٠٠٥ .

إن الفساد المتفشى الذى وصم منظمة "الخدمة المدنية فى السودان الجديد"، والذى استمر خلال اعتلاء حكومة جنوب السودان للحكم فى حقبة ما بعد الصراع ... كان إلى حد بعيد نتيجة معارضة قرنق لمبدأ المحاسبية والشفافية والمؤسساتية، وعدم رغبته فى معاقبة من يذنب. ولقد ذكر أحد عناصر حركة/ جيش تحرير جنوب السودان لمؤلف الكتاب أن قرنق، ومن بعده، سالفاكير ارتضيا الفساد كوسيلة لمنع المعارضة والانشقاق". إن الطابع البدائى غير الحداثى، فضلا عن قوة الوشائج التالدة فى جنوب السودان قد تمثلا فى قبول الفساد، إلا أن إخفاق قيادة الحركة فى غرس روح خدمة الأهالى فى المنتمين إليها هو الذى جعل من الصعوبة بمكان تحجيم الفساد ومنع انتشاره. أما الفساد فى الجيش فقد أعزى، تحديدا، إلى الضباط من "البور"، والذين أضحى اهتمامهم بالتجارة مصدراً رئيسياً لشكاوى القبائل الأخرى. هذا، وقد أخبر أحد أعضاء الجيش الشعبى لتحرير السودان مؤلف الكتاب أنه، وفى ظل قيادة قرنق، "أضحت الحركة مشروعا مولدا للثروة". وبالفعل، وبالرغم من مهام قادة الحركة ومسئولياتهم، فإنهم، بل والجنود كذلك، لم يحظر عليهم ممارسة أنشطة تجارية خاصة، حيث قام العديد منهم بذلك فى السودان، وكينيا، وأوغندا، فيما ابتاع آخرون عقارات فى بريطانيا وأستراليا وغيرهما حيث أرسلوا عائلاتهم إلى تلك البلدان.

إن اتسام إدارة الحركة الشعبية لتحرير السودان بالضعف وعدم الكفاءة أمر لا يمكن إنكاره، بيد أن التبرير المعتاد لتلك الظاهرة هو أنه كان يعوزها التمويل. وبالفعل، كانت تلك حقيقة قائمة، ولكن مصادر التمويل كانت محدودة هى الأخرى بالنسبة للجماعات والتنظيمات الثورية فى إريتريا وإثيوبيا وأوغندا، على أن تلك الجماعات والتنظيمات قد نجحت فى إرساء نظم بدائية للحكم المحلى، وتوفير الحد

الأدنى من الخدمات اللازمة، وتنفيذ برامج التحول الاجتماعى. أما حركة/ جيش تحرير السودان فكان طابعها السياسى مبنيّاً على قوهة البنادق، ولم تقم – إلا لاحقاً – بمحاكاة كل من جبهة التحرير الشعبية لإريتريا، والجبهة الشعبية لتحرير تيغرى، وحركة المقاومة الوطنية/ أوغندا، فضلاً عن تأسيسها لجناح ذى صبغة إنسانية خيرية هو "لجنة جنوب السودان للإغاثة وإعادة التأهيل" لتوزيع الغذاء الممنوح من قبل الغرب على الأهالى المضارين جراء المجاعات. وبينما نجحت تنظيمات ثورية أخرى فى تحقيق ذلك من خلال طرق أكسبتهم دعما سياسيا، لم يكن ذلك ما حدث فى حالة "الحركة الشعبية"، والتى استطاعت فقط استخدام إعانات الغذاء وإمداداته لإطعام أفراد جيشها فحسب !!

ونتيجة لذلك النهج العسكرى، كانت العلاقات بين حركة/ جيش تحرير السودان والمدنيين فى الأراضى المحررة عادة ما تتسم بالتوتر. وقد أورد ألفريد لادو غور، الفريق المتقاعد بالجيش الشعبى للتحرير أن "إساءة معاملة المدنيين، والإخفاق فى خلق مناخ ديمقراطى فى الأراضى المحررة كانا أبرز نقاط ضعف حركة/ جيش تحرير السودان، وما يزال ذلك الإرث قائما إلى اليوم". ولقد كانت إساءة معاملة المدنيين شائعة فى المناطق التى يسيطر عليها الجيش الشعبى للتحرير، وهو ما أدى – عادة – إلى بزوغ ميليشيات دفاعية محلية، وبخاصة فى الاستوائية، إلى حيث ارتحلت – عادة – عناصر الجيش الشعبى للتحرير وبصحبتهم عائلاتهم وقطعان ماشيتهم. أما الخرطوم فقد بادرت بالإفادة من صعود نجم تلك الجماعات وشرعت فى رفدهم بالمعونات والمدد، فضلا عن مساعدتهم، لاحقا، فى الاندماج فى قوة دفاع جنوب السودان. وقد خلص أليكس دى وال فى كتابه "جرائم المجاعات" الصادر فى عام ١٩٩٧، إلى "أن إدارة حركة/ جيش تحرير السودان قد مثلت، فى أحسن حالاتها، أنموذج "الأبوية الخيرة"، فيما

اتسمت، فى أسوئها، بالعنف والابتزاز". وبتشديدها على الصراع المسلح، كانت كوادر الحركة، ممن انضم أفرادها إلى الحكم المحلى، متدنية المنزلة، ولا تحظى إلا بأفاق عمل محدودة، والقليل من مصادر التمويل التى يمكنها الارتكان إليها، كل ذلك بالمقارنة بنظيرات تلك الكوادر المنتمية إلى "الجيش النظامى". فحتى عام ١٩٩١، كانت الهياكل الإدارية المحلية بدائية للغاية، حيث تبنت حركة/ جيش تحرير السودان، على نطاق واسع أنماطا غير مباشرة للحكم، وارتكنت إلى حفنة صغيرة من القيادات المدنية/ العسكرية، والذين كانوا همزة الوصل بين الضباط المحليين ورؤسائهم.

ونتيجة ارتباطات حركة/ جيش تحرير السودان بإثيوبيا، فقد كانت متشككة، فى البداية، فى الوكالات الغربية والمسيحية، ولكن بعد انهيار "الدرج" فى عام ١٩٨٩، كانت الحركة بحاجة إلى ممولين ورعاة جدد، وبالتالى فقد غيرت من مواقفها السابقة. لذا، فقد أصبحت جمعية المساعدات الشعبية النرويجية حليفا وثيقا. وقد وافقت حكومة الصادق المهدى على تأسيس "عملية شريان الحياة للسودان"، والتى استقطبت غالبية المنظمات الدولية غير الحكومية، وأسهمت – إلى حد ما – فى ملء الفراغ الناجم عن انهيار "الدرج". وبالفعل، كانت "عملية شريان الحياة للسودان" ضرورية للغاية كى يستمر الجيش الشعبى لتحرير السودان على قيد الحياة، حين لم يكن لدى ذلك الجيش القدرة على تعبئة أفراده لأغراض التنقيب عن المعادن واستخراجها أو التحكم فيها، لكون "المعادن" مصدرا للتمويل، كما حدث بالفعل من قبل جماعات ثورية أخرى. وبدورها، فقد احتاجت "عملية شريان الحياة للسودان" محاورين محليين، الأمر الذى كان محركا للحركة الشعبية لتحرير السودان نحو إقامة "مجلس كنائس السودان الجديد" للعمل مع الوكالات الدولية. وبذا، فقد تشكل مجتمع مدنى جنوب سودانى، إلا أن أغلب تمويل ذلك المجتمع

المدنى كان من قبل الغرب، كذلك فقد كان مدينا بالفضل إلى الوكالات الغربية، فضلا عن كونه ذا توجه خدمى، وهو الأمر الذى ظل على حاله حين انتهت عملية السلام.

إن المرجعيات والزعامات التقليدية فى جنوب السودان كانت مسئولة، على امتداد التاريخ، عن الإبقاء على علاقات سلمية فيما بين الإثنيات المختلفة، فضلا عن تنظيم آليات الدفاع عن النفس، والتحكيم فى المنازعات التى قد تنشأ، وذلك بموجب شرعية تلك الزعامات وإدراكها للأعراف والممارسات التقليدية، فضلا عن قيامها بتوزيع المنح الغذائية. وبينما تنبنى سلطات شيوخ القبائل وكبرائها على القبول الشعبى - وذلك على المستوى المحلى - فقد كانت شرعية حركة/ جيش تحرير السودان تنبنى على قوة السلاح، ومن ثم كانت العلاقة فيما بين السلطات والمرجعيات التقليدية، وبين الحركة تتسم بالتصادمية، فى أغلب الأحيان. فقد اتبعت حركة/ جيش تحرير السودان، خلال سنى عمرها الأولى، نهجا ماركسيا لينينيا بدائيا حيث كان ينظر إلى شيوخ القبائل، بموجبه، على أنهم طبقة إقطاعية تناصب الآخرين العداء، ومن ثم وجوب تهميشها سياسياً أو تصفيتها بالكامل. كذلك، فقد كان شيوخ القبائل هؤلاء ينظر إليهم على أنهم منافسون للسلطة والشرعية فى المناطق الريفية، ومن ثم تم إحلالهم بإدارات عسكرية لم تكن تفتقر إلى الكفاءة فحسب، ولكنها عمدت إلى إقصاء الأهالى واستبعادهم. كذلك، فقد تم تجنيد شيوخ قبائل آخرين إجباريا فى صفوف الجيش حيث منحوا رتبا دنيا بغرض إذلالهم والحط من قدرهم. أما الإدارات المحلية فكانت تدار، كما جرى العرف، من قبل ضباط "الدينكا"، الأمر الذى كان له أثر مضاعف فى استثارة المشاعر المعادية للدينكا. كذلك، فلم تعمد حركة/ جيش تحرير السودان إلى إقامة علاقات جيدة مع عناصر المجتمع المدنى إلا عقب الإطاحة "بالدرج" الإثيوبية ... تلك العلاقات التى

شملت شيوخ القبائل أيضا. إلا أنه، وقتذاك، كان قد تم إقصاء الكثير من أولئك الشيوخ وعزلهم، حيث أقاموا فى مخيمات "للمرحلين" فى شمال البلاد، كما قاموا بإرساء علاقات مع عناصر الحكومة السودانية. هذا، وقد قدر حزب المؤتمر الوطنى قيمة إقصاء شيوخ القبائل، إذ لم يقتصر الأمر على منح عناصر الحزب رواتب وميزات أخرى، بل كان سببا فى تزايد أعدادهم على نحو كبير. أما حركة/ جيش تحرير السودان فقد نظرت إلى شيوخ القبائل هؤلاء على أنهم طابور خامس.

خلاصة

إن حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان على ما بينهما من أيديولوجية على النقيض تماما من الأخرى، وعلى التباين الكبير فيما بين منهاج عمل كل منهما، إلا أنهما لم يعدما عددا من الملامح المشتركة: فكلاهما شديد التشبث بقضيته، وكلاهما يزدرى أولئك الذين لا يشاركونه رؤاه، بل ويزدرى كل منهما عملية صنع القرار الديمقراطى عامة، فضلا عن اشتراكهما فى الاهتمام المنصب فقط على الظفر بمقاليد الهيمنة فى البلاد، واشتراكهما فى عدم التردد مطلقا فى اعتماد العنف وسيلة لتحقيق مآربهما. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن كلا الطرفين كانت تهيمن على إدارتيهما زعامات كاريزماتية شديدة الذكاء والألمعية ... زعامات تم لفظها تماما فى نهاية المطاف من قبل كل طرف. فقد أفل نجم الترابى عقب محاولته القيام بما يمكن اعتباره انقلابا ضد حكومته، ونتيجة ذلك تم عزله بواسطة عمر البشير. بيد أن الستار لم يسدل تماما على الترابى، بل ظل يمثل تهديدا لحكومة حزب المؤتمر الوطنى، وتنغيصا لأجوائها.

إن المدى الذى كان الترابى مستعدا لبلوغه فى تحديه لرفاقه القدامى قد تم تجليته فى "مذكرة التفاهم" فيما يخص المبادئ والاتجاهات، تلك المذكرة التى تم التوصل إليها بين حزبه، حزب المؤتمر الوطنى، والحركة الشعبية لتحرير السودان،

وذلك فى الحادى والعشرين من شباط/ فبراير ٢٠٠١، فى جنيف بسويسرا. وقد ولّد هذا الاتفاق مزيجا من الغضب والخوف فى صفوف رفاق الترابى القدامى، وسرعان ما تم اعتقاله. هذا، ولقد خشت الحكومة، على الدوام، من التحالفات بين المعارضة الشمالية وحركة/ جيش تحرير السودان، فبمجرد شل الحكومة لحركة "التحالف الوطنى الديمقراطى"، لم تكن راغبة فى أن تشهد تحالفا يكون حزب المؤتمر الشعبى طرفا فيه، ارتكانا إلى الأوفياء للحزب والذين يفترض وجودهم، وذلك فى مجال الخدمات الأمنية والارتباطات بحركة العدل والمساواة، ومقرها دارفور. بل الأكثر من ذلك، قيام الترابى بتوضيح أنه من الممكن التوصل إلى اتفاق مع جون قرنق وذلك عن طريق الإسلاميين المخلصين. لقد كان هذا هو التهديد الحقيقى لحزب المؤتمر الوطنى، ولعله مثل حافزا – كما ذهب حزب المؤتمر الشعبى – للحزب الحاكم للتوصل إلى اتفاق مع الحركة الشعبية لتحرير السودان عقيب ذلك. أما قرنق، فقد كان يبحث، على الدوام، عن سبل لتفرقة صفوف الشماليين، وقد عمد – فى هذا الاتجاه – إلى الجانب الأضعف فى النظام. هذا، وقد اتضح أن المبادرة من قبل حركة/ جيش تحرير السودان قد جاءت من جانب قرنق بمفرده حين قام مؤلف الكتاب بسؤال سالفاكير عن هذا الشأن بعد أربعة أسابيع، وذلك فى مقره فى ياى بالاستوائية. لقد صرح سالفاكير بأنه لم ير الاتفاق مطلقا، وطلب إلى مؤلف الكتاب أن يمده بنسخة منه كان الأخير قد حصل عليها من خلال الإنترنت. وفى النهاية، لم يسفر الاتفاق عن أمر ذى بال، بالرغم من استمرار حزب المؤتمر الشعبى، وحركة/ جيش تحرير السودان فى إجراء مقابلات فيما بينهما. أما الترابى، فقد كان يدعو، باستمرار، إلى انتفاضة شعبية ضد النظام الذى أوجده بنفسه. وبالتواتر ذاته الذى كان الترابى يدعو به، كان يتم إيداعه فى المعتقل أو يتم إخضاعه للإقامة الجبرية.

كذلك، فقد ووجه قرنق بمعارضات ضمن صفوف الحركة التى أوجدها بنفسه، فقبل أقل من عام من مصرعه، كان قرنق أقرب ما يكون إلى رجل قد أطاح به رفاقه. ولقد استهل المشهد حين تواترت الشائعات، فى تشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠٠٤، باعتزام قرنق القبض على نائبه سالفاكير وإقصائه. ولم تمر سوى أيام قلائل حتى تنامت تلك الشائعات إلى مسامع جميع قيادات حركة/ جيش تحرير السودان، بينما تجمع كبار قادة الجيش الشعبى للتحرير حول سالفاكير، الذى يشاركونه محل الميلاد فى "واراب" بولاية بحر الغزال، وذلك بغرض حمايته، علما بأن مقر سالفاكير هو يامى بالاستوائية. وأعقب ذلك مأزق لم يحل إلا بعد قيام رياك مشار بجولات دبلوماسية مكوكية أفضت إلى موافقة سالفاكير وقرنق على عقد اجتماع فورى لجميع الأعضاء البارزين بالحركة، وذلك فى رمبيك. وعلى مدار ثلاثة أيام استثنائية ما بين التاسع والعشرين من تشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠٠٤، والأول من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، صوتت القيادة بالإيجاب للتعبير عن ضعف ثقتها فى قرنق. أما تفاصيل ما دار بالاجتماع فمعروفة حيث تم تسريب محضر وقائعه على الفور إلى صحيفة "الرأى العام" الموالية للحكومة، وتم نشره عقيب ذلك على الإنترنت بالكامل. ولم يكن قرنق الوحيد الذى تمت مهاجمته لفظيا خلال ذلك الاجتماع (فعلى سبيل المثال، قام جيمس وانى إيقا باتهام دينق ألور بتحويل بعض الأرصدة من نيجيريا)، بيد أن محور الغضب كان موجها ضد قرنق، بل لقد كال أصدقاؤه الخلص المؤتمنون على أسراره الاتهامات لشخصه.

إن قائمة الاتهامات التى وجهت لقرنق وكثير من قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان لتطول وتمتد: من ادعاءات بفساد متفشٍ من قبل قرنق وتلك القيادات إلى غياب لمبدأى الشفافية والمحاسبية، ومن ضعف التماسك فى هيكل زعامة الحركة إلى غياب بنية إصدار الأوامر وتفويض السلطات، ومن الفشل فى

خلق نظام سياسى للحكم المستقبلى فى جنوب السودان إلى غياب حكم القانون والتمثيل الإقليمى المتكافئ. أما أرثر أكوين، وزير مالية حكومة الجنوب، والذى سرعان ما سيتهم بسرقة ٦٠ مليون دولار أمريكى من أرصدة حكومة جنوب السودان ... فقد صرح بأنه لم يكن لديه أموال للتصرف فيها لأن الرئيس كان هو مسئول التمويل، و"أن زعامة قرنق زعامة سيئة لا يمكن تهذيب خللها". وفيما يخص الجنوبيين، فقد كانوا هم والبلاد بأسرها فى حالة صدمة. فوفقا لأحد المراسلين: "إن الرسالة الواضحة الموجهة إلى قرنق هى أن جنوب السودان لن يكون بإمكانه تحمل حكمه الاستبدادى، كما لن يتحمل زعامة منبنية على نمط شخصية مراوغة تحيط نفسها بهالة، وكأنها معصومة لا تقهر".

إلا أن ذلك المراسل كان مخطئاً: فلم يخب نجم قرنق، على الأرجح لأن رفقاءه كانوا شديدى الاعتماد عليه (إلى الحد الذى جعل سالفاكير يقول إن قرنق يحمل الحركة الشعبية لتحرير السودان داخل حافظة أوراقه)، لذا لم يتوافق هؤلاء الرفاق على بديل ما، وخشى الجميع حدوث انشقاقات عشية "اتفاق السلام الشامل". وبذا، فقد وافق قرنق على تشكيل ثلاث لجان برئاسة رياك مشار، وسالفاكير، وجيمس وانى إيقا للخروج بحزمة من الإصلاحات فى دوائر الإدارة والحكم والشأن العسكرى. وقد تم تسويغ تلك المبادرات والسماح بها نظرا للحاجة إلى تفعيل مؤسسات تكون مسئولة، والحد من اتخاذ قرارات تعسفية كما كان يفعل قرنق. بيد أنه وبمجرد انتهاء اجتماع رمبيك، تعمد قرنق إلى تبنى المحسوبية فى انتقاء أعداد غير متكافئة من الدينكا لحضور دورات تدريبية عن الإدارة العليا فى جنوب إفريقيا، وكذا فى انتقاء استشاريى الدولة. أما سالفاكير، فقد تم إحلاله كرئيس للأركان بأويای دينق أجاك، كما منح رتبة "فريق" ليتقاعد من الجيش، فضلا عن أنه كان قد منح منصب نائب رئيس جمهورية جنوب السودان. كذلك، فقد عمد قرنق

إلى تعطيل "مجلس القيادة الوطني" وإلغائه. أما منتقدو "رمبيك" فلم يفعلوا شيئا ألبتة لكبح جماحه، على الأرجح خوفا منهم من أن تؤدى ممارساتهم إلى إعاقة بل والقضاء على احتمالات إجراء اتفاق مع الشمال، ومن ثم فإنه يمكن أن نتوقع بأنه في حالة ما كان قرنق قد استمر على قيد الحياة، فلن يكون الأمر سوى انتظار المواجهة القادمة، أو الثورة الآتية ... أو حتى (مصرعه).

لقد كان قرنق رجلا أعطى الانطباع بأن بإمكانه أن يفي بأكثر مما عاهد أو عهد إليه به، عما كانت عليه الحال في الواقع، إذ عجز حتى عن القضاء على المتناقضات داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان، ونتيجة لذلك، فقد رحل عن المنظمة، وجنوب السودان مرتهن إلى إرادة المجتمع الدولي ومعتمد عليها. بيد أنه حين لقي مصرعه، رفعه حتى أعداؤه في حركة/ جيش تحرير السودان إلى مصاف "البطل الإفريقي"، وصرحوا بأعلى الصوت أن رؤيته لن تموت أبدا. ولكن واقع الحال قد أثبت أن دعوة قرنق للديمقراطية قد شوهت للغاية قبل مصرعه، وأن توقه إلى "سودان حداثي موحد" سوف يموت مع حلول كانون الثاني/ يناير ٢٠١١؛ موعد الاستفتاء. إذا، فالشيء الوحيد الذي كتب له الاستمرار كان إرث الرجل من العسكرة والسلطوية وضعف الحكم.